الأمم المتحدة S/PV.7760

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٧٧٦٠

الخميس، ٢٥ آب/اغسطس ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد إبراهيم	(ماليزيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	إسبانيا	السيد غونثاليث دي لينياريس بالو
	أنغولا	السيد لوكاس
	أوروغواي	السيدة نونيث
	أوكرانيا	السيد فترينكو
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد ميندیث غراتيرول
	السنغال	السيد سيك
	الصين	السيد وو هايتاو
	فرنسا	السيد لاميك
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيكي
	نيوزيلندا	السيدة شوالغر
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسون
	اليابان	السيد أوكامورا

جدول الأعمال

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2016/666).

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1626909 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)، ١١٩٩ (١٩٩٨)، ١٢٠٣ (١٩٩٨)، ١٢٣٩ (١٩٩٩)، و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2016/666)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل صربيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

بالنيابة عن المجلس، أرحب بدولة السيد إيفيتسا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في جمهورية صربيا.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد ظاهر تانين، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

بالنيابة عن المجلس، أرحب بالسيد تانين الذي ينضم إلى هذه الجلسة المنعقدة اليوم عبر الفيديو من بريشتينا.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة فلورا تشيتاكو إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن ألفت انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/666، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

أعطي الكلمة الآن للسيد تانين.

السيد تانين (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أطلع مجلس الأمن على آخر التطورات الرئيسية في كوسوفو منذ التقرير السابق للأمين العام (S/2016/407)، وأن أقدّم بعض الملاحظات.

إن الحالة في كوسوفو خلال الأشهر الثلاثة الماضية كانت أكثر استقرارا مما كانت عليه خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. ومع ذلك، ظلت التهديدات الأمنية والتوترات السياسية قائمة في الخفاء. وبعد فترة من الهدوء النسبي، وعقب أشهر من المواجهات الشديدة في برلمان كوسوفو، ثمة مسألة واحدة أفسحت المجال أمام جدل جديد: التصديق على الاتفاق بشأن ترسيم الحدود الإقليمية لكوسوفو مع جمهورية الجبل الأسود. وقد تبعت ذلك حجج واتهامات سياسية، كثيرا ما ضلت طريقها بعيدا عن الحقائق الأساسية. وأثار هذا الأمر الشعور العام، وعرقل سير البرلمان، وأخّر العمل بشأن المسائل الأكثر إلحاحا. وعلى الرغم من أن اتفاقا تم التوصل إليه بدعم دولي، فإن النظر في تصديق البرلمان عليه قد جرى تأجيله. ولا شك في أن الجهود لبناء توافق الآراء كان ينبغي أن تُبذل قبل ذلك بكثير، أي قبل أن تسبب هذه المسألة الحقد وتثير المناقشة الحزبية. وبغض النظر عن ذلك، بذل قادة سياسيون جهودا جديدة من أجل كفالة الإجابة على جميع الأسئلة الإضافية.

وفي الوقت نفسه، تواصل أحزاب المعارضة العمل في محاولة لإيجاد الوقت المناسب واستغلاله، وإن أمكن، إطالة أمد الأزمة المفترضة. وأيا كان النجاح الذي قد تحققه في نهاية المطاف لتعزيز النفوذ البديل، يبدو أن المعارضة باتت أكثر وعيا بأن استخدام العنف يؤدي إلى نتائج تتعارض مع هذا الهدف. بالإضافة إلى ذلك، إن أعمال العنف السياسي، بما في ذلك الحوادث الثلاثة التي انطوت في آب/أغسطس على استخدام المتفجرات واستهداف البرلمان، ومترل أحد الموظفين الرسميين

في كوسوفو، ومقرّ اذاعة عامة، هي أعمال غير مقبولة على الإطلاق. وهذه مشكلة ينبغي للسلطات أن تواصل التصدي لها بطريقة مسؤولة. ومن المحادثات التي أجريتها مؤخرا مع كبار القادة في كوسوفو، كوّنت انطباعا بأنهم يدركون الحاجة إلى اعتماد الواقعية ووضع الناحية العملية عاليا في جدول أعمالهم السياسي. وهناك العديدون ممن تشخص عيونهم صوب الاتجاهات الناشئة على نطاق أوسع، وصوب تحيّن الفرص التي توفرها تلك الاتجاهات بغية إزالة العقبات القديمة من أجل الإسراع في تحقيق التقدم.

ولقد كوّنت الانطباع نفسه عن القيادة المحلية أثناء زياراتي إلى البلديات والمجتمعات المحلية في جميع أنحاء كوسوفو. ففي جياكوفي/داكوفيتشا، قال رئيس البلدية إن السلطة تأتي مع المسؤولية، وهي ليست مجرد امتياز. وفي شمال ميتروفيتشا، تمثلت الشواغل الرئيسية في إمكانية الحصول على العمل، وتوفير الخدمات العامة الموثوقة، والثقة بالمؤسسات الحاكمة. وفي أوبيليتش/كاستريوت، إن الأثر الذي تخلّفه مرافق الطاقة المجاورة والقديمة العهد، حيث للبلدية بعض السلطة عليها أو لا سلطة، يهدد الصحة والسلامة العامة ويقلّل من التماسك الاجتماعي والنمو الاقتصادي المحلي. وفي فوشتري/فوشيترن، علمت أن مختلف المجتمعات المحلية قادرة على العمل معا على تحقيق مستقبل مشترك، وأن الادارة التي تشمل الجميع هي أحد العناصر الرئيسية اللازمة لهذا العمل. وشعرت بوجود رغبة في تحسين العلاقات وزيادة الثقة بين الطوائف العرقية. ووراء كل ذلك، من الواضح أن المسائل الاقتصادية والتعليمية والرعاية الصحية، فضلا عن سيادة القانون ومكافحة الفساد، هي الشواغل المهيمنة التي تهم الناس على المستوى المحلي، وليس السياسات القائمة بين الأعراق. وفي الآونة الأخيرة، اقترب مني شاب في منطقة بريزرين ليقول لي إن الفساد كان أكبر مشكلة بالنسبة إلى جيله وإلى جميع الناس في كوسوفو، وهي الرسالة التي سمعتها في مناسبات عديدة.

وفي جميع أنحاء يوغوسلافيا السابقة، جيل ما بعد الصراع مباشرة بلغ الآن سن التصويت، والكثيرون منهم يتخرجون الآن من التعليم الجامعي. وهناك العديدون من الشباب لم يعرفوا إلا القليل عن الحياة العامة غير الكلام المثير للشقاق في مرحلة ما بعد الصراع. وإذا أريدَ تحقيق الاستقرار والرخاء، فإن جيل ما بعد الصراع يحتاج إلى توجيه أوضح وفرص أفضل بوصفه من سكان أوروبا الحديثة، ومن مواطني العالم. ومع عدم وجود الحرف والمهن الواعدة، فإن الفساد العام والتفاوت الاقتصادي الواسع يسببان التصدع في المجتمعات المحلية أكثر بكثير من النزعة القومية العرقية أو الدينية. لذلك، ثمة حافز للمصالحة على المستوى الأدنى، ولكنه يحتاج في رأيي إلى تعزيز على المستوى الأعلى من جانب القادة. وقد سبق لي أن سمعت ذلك بوضوح من بعض القادة. ولكنني سمعته أيضا من قطاعات المجتمع الأخرى كذلك، حيث يدرك الأفراد أهمية وضع الماضي وراءهم إذا أريدَ إحراز تقدم مفيد.

لقد عدت من بلغراد يوم أمس تحديدا، ولفت انتباهي أيضا أثناء محادثاتي مع كبار القادة التركيز على التعاون الإقليمي والفهم الأفضل لمواقف الجهات الأخرى لدى العمل للتغلب على العقبات التي تعترض تحقيق الثقة والتقدم. وكما هو الحال في بريشتينا، فقد شددوا تحديدا على ضرورة أن يتكلل الحوار الذي يقوده الاتحاد الأوروبي بالنجاح. وأكد لي رئيس الوزراء فوتشيتش على وجه الخصوص أنه تمت إضاعة وقت أطول مما ينبغي، وكان المطلوب التزاما أكثر جدية وأكثر استدامة، والعمل على إجراء الحوار – ليس من جانب مجرد القادة والمفاوضين فحسب، بل ومن جانب الاتحاد الأوروبي ومنا جميعا في المجتمع الدولي أيضا.

ولا يزال الحوار الرفيع المستوى بقيادة الاتحاد الأوروبي هو حجر الزاوية على طريق المصالحة. هذه هي نظرة الاتحاد الأوروبي في المنطقة، حيث لا تزال تشكل المحرك الرئيسي

للإصلاح، لا سيما في المجالات الحيوية كالحوكمة وسيادة القانون وحقوق الإنسان. ولقد تواصل إحراز التقدم في بعض المجالات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك بدء تجديد الجسر الرئيسي في ميتروفيتشا، فضلا عن تضييق شقة الخلافات بشأن مسألة الاتصالات السلكية واللاسلكية.

وفي ما يتعلق باتفاقات أخرى، لا سيما الاتفاق بشأن رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو، يتضح أنه من الضروري أن يكون العمل أكثر تركيزا. وطبيعي أن يؤدي التأخير في التنفيذ إلى الظن ثانية في العملية نفسها من قبل المراقبين والمشاركين على حد سواء. والقيادة من كلا الجانبين لا تقل أهمية عن الروح العملية والالتزام، ليس من أجل تنشيط عملية المضي قدما فحسب، ولكن ربما أيضا من أجل تعميقها.

وهناك قلة من الذين شردهم الصراع قد عادوا إلى ديارهم، والعديدون من الذين عادوا لم يبقوا فيها. وثمة قرابة ١٦ ٠٠٠ شخص لا يزالون مشردين داخل كوسوفو، مع وجود عدد أكبر من ذلك في الخارج. ومع مرور الوقت، عمد العديدون حتى الآن إلى بناء حياة جديدة في أماكن تشردهم. ولكن عودة المشردين الطوعية والآمنة والكريمة هي حق أساسي، وهذه المسألة ينبغي، في اعتقادي، أن يعاد تسليط الضوء عليها من الجميع، بما في ذلك من قبل المجتمع الدولي.

وبغية تحقيق العودة، فإن المشاركة البناءة ضرورية مع العائدين والمجتمعات المحلية المستقبلة، حيث يجب أن يقابلها الالتزام السياسي، ولكن الأهم هو الالتزام بتوفير الموارد. ووفقا لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، هناك حاليا ٤٠٠ ٩ من المشردين مسجلة أسماؤهم للعودة. ولكي يحدث ذلك، المطلوب وجود التزامات واضحة وواقعية إلى جانب تخصيص الموارد والجهود اللازمة لكفالة الظروف الملائمة.

إن كوسوفو تمتلك تراثا ثقافيا ثريا ومتنوعا يشمل التنوع الديني واللغوي والفني والاجتماعي. ولدى نظام كوسوفو تشريع شامل لحماية حريات استخدام اللغة، وتكوين الجمعيات، والعبادة. ويظل التنفيذ والإنفاذ الكاملان لتلك الأطر التشريعية القوية هدفا أساسيا.

وخلال الأشهر الثلاثة الماضية، لم تحدث أي أعمال شغب بين الأعراق على نطاق واسع، ولا أي هجمات كبيرة على المواقع الثقافية. بيد أن الفئات الضعيفة، ولا سيما في صفوف الطوائف من غير الأغلبية، كانت عرضة للترهيب بقدر كبير. والإحصاءات في هذا المجال يجب أن تعامَل دائما بحذر كبير، ولكن تلك المتاحة لدى بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو توحي بأنه يجري، في المتوسط، تسجيل حوالى ٢٥ جريمة شهريا في كوسوفو من المحتمل أن تكون دوافعها عرقية. وجميع المجتمعات المحلية متضررة، والدوافع الرئيسية وراء هذه الجرائم كثيرا ما يثبت أنها غير سياسية. ولكن يجدر التشديد على أن ضحايا الترويع دائما لهم رأي يختلف عن رأي الذين لم يعايشوه. والمطلوب المزيد من الحساسية تجاه هذه الحقيقة الأساسية من قبل السلطات على جميع الجوانب، وكذلك من جانبنا.

وبالنسبة إلى المصالحة، أود أن أثني على المبادرات الجريئة التي اتخذها الرئيس تاتشي. ففي ٢١ تموز/يوليه، زار الموقع التذكاري حيث قُتل ١٤ شخصا من صرب كوسوفو المدنيين في غرادسكو وقدّم تعازيه، وكانوا تعرضوا للقتل في تلك القرية بعد فترة قصيرة من انتهاء الأعمال العدائية. وبعد بضعة أيام، قام بزيارة موقع تذكاري آخر حيث وقعت جريمة ضد صرب كوسوفو في قرية غورازديفاك عام ٢٠٠٣ راح ضحيتها مراهقون كانوا يسبحون في أحد الأنهر ولم يُكتشف مرتكبوها. وتذكرنا هاتان الزيارتان أيضا بحقيقة أن جميع القادة يتقاسمون المسؤولية عن القيام بالمزيد من أجل المساعدة على تسوية حالات الأشخاص المفقودين التي تعود إلى زمن الصراع.

وعقب مرور سبعة عشر عاما على انتهاء الصراع، فإن مصير أكثر من ١ ٦٠٠ شخص لا يزال مبهما. جميع المجتمعات المحلية متضررة من هذه الخسارة. ومسألة المفقودين ينبغي عدم السماح لها بأن تفلت من جدول الأعمال السياسي، ولكن المفقودين لن يتم العثور عليهم ويتحدد مصيرهم إلاّ إذا كان هناك التزام أساسي ومستمر من جانب الجميع، بما في ذلك بعثتنا.

وظاهرة التطرف العنيف تشكل التحدي العالمي الذي يتطور بسرعة. ووجود العناصر والمنظّمين الإسلاميين المتطرفين في كوسوفو أمر معروف. وقد اتخذت السلطات المحلية العديد من التدابير القوية للحد من هذا التهديد، ولكن وجود عناصر شاركوا في الحروب الخارجية الأخيرة يوفر لنا كل الأسباب لتوخي اليقظة والوعي. وتعمد سلطات كوسوفو إلى تطبيق نهج قوي لإنفاذ القانون تجاه الذين يدعون إلى العنف، والذين ييسرون تجنيد المقاتلين المتطوعين. ومثلما تعلم السلطات، فإن ذلك لا يتكلل بالنجاح إلاّ عندما يترافق مع نهج التنمية الذي يستهدف بفعالية الدوافع الاجتماعية – الاقتصادية المحددة للتطرف في كوسوفو. وهناك أيضا دور هام يؤديه المجتمع الدولي عن طريق تقديم المساعدة المنسقة جيدا، بما في ذلك من جانب الأمم المتحدة.

وفي الأيام الأخيرة، تمكنّا من تعزيز المشاركة البناءة إلى حد كبير مع قادة كوسوفو، الأمر الذي تجلى، ضمن جملة أمور، في الاجتماعات الموضوعية مع الرئيس تاتشي، ورئيس الوزراء مصطفى، ووزير الخارجية خوجة. وانخراطي البنّاء مع قادة بلغراد، بما في ذلك المناقشات التي أجريتها هذا الأسبوع مع الرئيس نيكوليتش، ورئيس الوزراء فوتشيتش، ووزير الخارجية داتشيتش، لا يزال ضروريا للحفاظ على دورنا المتوازن والموضوعي في إطار التفاعل الإقليمي والإعمال الكامل للولاية المنوطة بنا.

وفي الختام، أود أن أسلط الضوء على أنه خلال الأشهر القليلة الماضية، قمنا باستعراض شامل لأنشطة البعثة ووضع رؤية مركزة ليس من أجل إعادة تنظيم عملنا وتحقيق المستوى الأمثل فحسب، ولكن أيضا من أجل تهيئة مناخ مع جميع أصحاب المصلحة يتيح للبعثة أن تشارك بمزيد من الكفاءة والفعالية بالنسبة إلى المسائل القائمة والناشئة على السواء، مثل المشكلة العالمية المتمثلة في التطرف العنيف، ووضع أطر عملية للمصالحة. وباختصار، سوف نقوم بتنفيذ الأهداف التي أوكلها إلينا مجلس الأمن بأفضل طريقة.

وإنني أشكر المجلس على دعمه المستمر لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد تانين على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد داتشيتش.

السيد داتشيتش (صربيا) (تكلم بالصربية؛ وقدّم الوفد نصا بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن امتناني للممثل الخاص للأمين العام، السيد ظاهر تانين، على عرض تقرير الأمين العام (S/2016/666)، وأن أهنئ رئيس مجلس الأمن على قيادته الناجحة لشؤون المجلس خلال شهر آب/أغسطس. وأود أيضا أن أتقدم بتحياتي إلى جميع أعضاء مجلس الأمن.

إن أعضاء مجلس الأمن يتصدون لمسائل تشكل تهديدات أمنية في سعيهم إلى الوفاء بالمهمة الرئيسية الموكلة إليهم بموجب ميثاق الأمم المتحدة، ألا وهي الحفاظ على السلم الدولي. ولدى قيامهم بذلك، فإنهم كثيرا ما يواجهون مشاكل تعود أسبابها إلى عقود وحتى قرون مضت. ومن المفترض أن أعضاء المجلس لا يلمّون، ولا يمكنهم أن يلمّوا بجميع التفاصيل، ولا سيما التفاصيل الدقيقة، وبجميع الحقائق المتعلقة بكل مشكلة يُدعون إلى حلها. ومن شأن ذلك أن يسبب المزيد من الالتزام

للذين يحضرون إلى المجلس لعرض مجرد الوقائع الحقيقية – الوقائع التي تأكدوا منها. ويبذل ممثلو صربيا دائما كل جهد لمخاطبة المجلس بطريقة بناءة، لأنهم يرغبون في المساهمة في عملية المصالحة والاستقرار في المنطقة، فضلا عن الحوار الذي يجري في بروكسل. بيد أن ممثلي بريشتينا يواصلون إرهاق المجلس بالأكاذيب والأضاليل، حتى أنهم عمدوا مؤخرا إلى الانخراط في نشر الاشاعات الكاذبة.

وفي الجلسة السابقة لمجلس الأمن بشأن الحالة في كوسوفو وميتوهيا، التي انعقدت بتاريخ ١٦ أيار/مايو (انظر S/PV.7693)، سمعنا، بالإضافة إلى افتراءات أخرى، أن الألبان في كوسوفو وميتوهيا يُحرمون من الحق في اللعب، وأن صغار الألبان تعرضوا للضرب والاعتقال من جانب الشرطة الصربية لمجرد أنهم كانوا يلعبون كرة القدم.

وقد يعتقد أحد المستمعين غير المطلعين أن ما كان يجري شرحه كان مشهدا في إقليم يسيطر عليه تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. ويمكن أن تكون الصورة التالية التي استحضرها إلى ذهنه هي الإعدام العلني للاعبين في الملاعب.

وكما هو الحال في معظم البلدان في العالم، فإن كرة القدم هي الرياضة الأكثر شعبية في صربيا. وبالطبع، فإن نادي بريشتينا لكرة القدم هو أكثر النوادي شهرة على نطاق الإقليم الصربي الجنوبي؛ وكان عصره الذهبي في منتصف الثمانينات عندما نافس في دوري يوغوسلافيا الاتحادية الأول. وكان أفضل لاعب في بريشتينا على الإطلاق هو فاضل فوكري، وهو الرئيس الحالي لما يسمى باتحاد كوسوفو لكرة القدم. وقد قرر فاضل فوكري ذاته في عام ١٩٨٦، عندما أنهى موسمه مع بريشتينا، عدم الانضمام إلى أي نادي آخر سوى بارتيزان بلغراد. ليس بارتيزاني تيرانا، لكن بارتيزان بلغراد، حيث لعب فيه لمدة ثلاث سنوات كاملة، حينما كان سلوبودان ميلوسيفيتش، بالمصادفة، في السلطة. وخلال تلك الفترة، فاز فاضل فوكري بكؤوس ١٢ مرة أثناء اللعب ليوغوسلافيا، وفي أحد المباريات مع ألبانيا، أحرز هدفا وتم اختياره بالتصويت كأفضل لاعب في المباراة. ويقول اليوم أنه لا يزال يشجع فريق بارتيزان بلغراد. وبالإضافة إلى فوكري، فقد لعب لاعبو كرة قدم ألبان آخرون من كوسوفو وميتوهيا لصالح بارتيزان، ويعد بعضهم أساطير في هذا النادي.

فهل يعقل أن يتعرض لاعب لسوء المعاملة والضرب والتمييز لمجرد أنه كان ينتمي لأحد الأقليات الوطنية وسيلعب لصالح الفريق الوطني وأحد الأندية الرئيسية في عاصمة ذلك البلد لسنوات؟ وأعتقد أن بعض أعضاء المجلس سيتفاجأون – إن لم يصابوا بالدهشة – للاستماع إلى هذه الحقائق، بالنظر إلى ما تم الاستماع إليه في جلسة المجلس السابقة. وما من شيء يمكنه مفاجأتي الآن، وأنا أتوقع أن أستمع، بعد بضع دقائق، إلى افتراءات وأكاذيب جديدة وانطلاق دعاية جديدة.

فأحد العبارات المتواترة التي يكررها دائما جميع ممثلي بريشتينا أن ألبان كوسوفو وميتوهيا كانوا مواطنين جيدين وموالين ليوغوسلافيا قبل أن يتسلم سلوبودان ميلوسيفيتش زمام السلطة. وهذا الادعاء هو مجرد تلفيق تاريخي آخر لا أساس له يتم ترويجه في جميع أنحاء المجتمع الدولي بغية كسب الدعم للانفصالية والتطهير العرقي الذي يجري بشكل منهجي في كوسوفو وميتوهيا خلال المائة سنة الماضية.

ومن الواضح أن منهجية النزعة القومية والنزعة الانفصالية في العمل في كوسوفو وميتوهيا شكلت فيها جامعة بريزرين – التي أسست في عام ١٨٧٨– العمود الفقري الإيديولوجي لسنوات، التي كان هدفها الوحيد هو توحيد جميع الأقاليم التي يقطنها الألبان في منطقة البلقان في دولة واحدة، مما يشكك في السلامة الإقليمية ليس فقط لصربيا، ولكن أيضا لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، والجبل الأسود، واليونان، وبلدان

أخرى في المنطقة. وللأسف، فإن من الواضح بجلاء أن بعض الأفراد والبلدان والمنظمات الدولية قد أدت دورا في هذا الصدد، كما يتبين من مثال وليام ووكر، الرئيس السابق لبعثة التحقق في كوسوفو التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. واستنادا إلى تقييماته التي جمعها في عجالة حول راديك، اتُخذ قرارٌ بقصف صربيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. واليوم، بعد ١٧ عاما، يعتبر وليام ووكر مواطنا ألبانيا فخريا، وبطل كوسوفو، إذ منحته بريشتينا أوسمة عديدة. إن وليام ووكر هو أحد الأشخاص القلائل الذين يعارضون علنا إنشاء محكمة خبراء للمحاكمة في الجرائم التي ارتكبها جيش تحرير كوسوفو، والتي أيد مجلس الأمن إنشاءها. وذكر مؤخرا على القناة الوطنية في التلفزيون الألباني أنه يؤيد فكرة ألبانيا الكبرى، أي توحيد ألبانيا وكوسوفو.

ومن المحتمل أن تتكلم السيدة تشيتاكو مرة أخرى عن الإبادة الجماعية والتطهير العرقي؛ بيد أن هذا مجرد دعاية عادة ما تسترسل فيها في اجتماعات المجلس. وأود تنبيه المجلس مسبقا بأن يتوقع الدعاية والأكاذيب. فالتعريف الأساسي للإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي يتعلق بتدمير السكان أو طردهم. وموثق قول ممثلي صربيا، ملايين المرات، أنه يجب المعاقبة على أي الجرائم وكلها. غير أن التاريخ لم يسجل إبادة جماعية انخفض بعدها عدد الأشخاص الذين يزعم أنهم ارتكبوا الإبادة الجماعية ١٠ مرات أقل مما كانوا عليه، في حين أن عدد الأشخاص الذين يزعم ارتكاب الإبادة الجماعية ضدهم قد ازداد عددهم زيادة كبيرة عن ذي قبل.

وأود أن يتذكر المجلس أنه تم طرد الصرب من ٣١١ بلدة من أصل ٤٢٧ بلدة. وهذا في الواقع يعد تطهيرا عرقيا للصرب. وتقدم الإحصاءات أرقاما مزعجة ومؤلمة. والبيانات التي سأقدمها ليست من مصادر صربية؛ فهي مستمدة من تعداد عام ١٩٨١ في فترة حكم تيتو، قبل ميلوسيفيتش، والتعداد السكاني الذي أجرته سلطات بريشتينا في كوسوفو في عام ٢٠١١.

كما يعلم المجلس، تمثل بريشتينا مقر سلطات بريشتينا وأكبر مدينة في كوسوفو. وفي عام ١٩٨١، قبل ٣٥ عاما فقط، كان هناك ٨٧٥ ٤٣ من الصرب يعيشون في بريشتينا، ووفقا لتعداد عام ٢٠١١ لم يتبق سوى ٤٣٠ شخص – فقط ٤٣٠. وعليه، فقد كان هناك ٨٧٥ ٤٣ شخصا قبل ٣٥ عاما، والآن أصبح العدد ٤٣٠. وإذا بوسع أحد العد والتعامل مع الأرقام، فإن هذا يعني انخفاض عدد الأشخاص بمعدل ١٠٠ مرة. وفي عام ١٩٨١، كان ٠٤٣ ١٤٠ من الألبان يعيشون في تلك المدينة، وفي عام ٢٠١١ ارتفع عدد الألبان إلى ١٩٤ ٩٥٣ شخص. فأي من أنواع الإبادة الجماعية أو التطهير العرقي للألبان يمكن إثباته هنا؟

وفي أوروسيفاتش في عام ١٩٨١ كان هناك ٥١٨ ٢٨ صربيا، وفي عام ٢٠١١– اسمعوا بعناية – أصبح هناك ٣٢ فقط. أي أن عدد الأشخاص انخفض بمعدل ٦٠٠ مرة. وفي عام ١٩٨١، كان ١١٧ ٧٩ من الصرب وسكان الجبل الأسود يعيشون في بيتش، وفي عام ٢٠١١ لم يعد سوى ٣٣٢ صربيا يعيشون هناك. وبلدة بيتش هي المكان الذي أنشئت فيه الكنيسة الأرثوذكسية الصربية في القرن الثالث عشر، كما توجد هناك بطريركية بيتش، المدرجة في قائمة مواقع التراث العالمي لليونسكو. وفي عام ١٩٨١، كان هناك ٨٩٨ ١ صربيا يعيشون في داكوفيتشا؛ واليوم لم يتبق سوى ١٧ صربيا يعيشون هناك. وكان العدد في بودوييفو يبلغ ٢٤٢ ٢، واليوم هناك ١٢ فقط، أي أقل بمعدل ٢٠٠ مرة تقريبا. وفي بلدة بريزرين، حيث ولدت – حيث كان عرش صربيا في القرن الرابع عشر – كان ١١١ ٦٥ من الصرب يعيشون هناك في عام ١٩٨١، وبحلول عام ٢٠١١ لم يتبق منهم سوى ٢٧ شخصا، وفقا لإحصاءات الأمم المتحدة. وتذكر أن هذه الأرقام مستمدة من البيانات الإحصائية للأمم المتحدة، التي نشرت في وثائق الأمم المتحدة. فاليوم لا يوجد سوى ٢٧ شخصا، وهو عدد أقل بمعدل ٤٠٠ مرة.

فماذا بوسعي أن أقول بعد ذلك؟ فأي تعليق سيبدو تافها في مقابل هذه الحقيقة، وهذه الإحصاءات، وهذه الوقائع. ولكننا سندع ممثلة بريشتينا تنخرط في دعايتها؛ فهي ستفعل ذلك بلا شك. ومع ذلك، أريد أن يدرك المجلس أن ما أوضحته يمثل صورة واقعية للصرب المقيمين في كوسوفو.

بعد كل تلك الأحداث والقرون من المشاكل في كوسوفو وميتوهيا، فإن الحالة اليوم هي أن التطهير العرقي للصرب وقع عمليا. بل نحن لسنا في معرض مقارنة الإحصاءات بالمائة أو المائتي سنة الأخيرة. إنما نقارن نتائج تعداد عام ١٩٨١ الذي أحصى أكثر من ٤٠ ٠٠٠ من الصرب الذين يعيشون في بريشتينا.

وأود الآن أن أتناول تقرير الأمين العام (S/2016/666). فالتقرير الحالي وجميع تقارير الأمين العام المقبلة عن أعمال بعثة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو ينبغي أيضا أن ينظر إليها في ذلك السياق التاريخي الواسع، الذي يشهد على تعقيد الحالة في كوسوفو وميتوهيا، ويمكن أن يسهم في التوصل إلى فهم أفضل لنشأة هذه المسألة.

وجرت هيكلة التقرير المعروض علينا بشكل مختلف نوعا ما من التقارير السابقة. فهو يضيف أفرعا جديدة – بشأن تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا وبشأن الشراكة والتعاون، على سبيل المثال. وفي الجزء المتعلق بتطبيع العلاقات، تعرض أهمية رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية بشكل غير كاف. ويبدو أنها اختزلت في بند إداري؛ وأشير إليها بشكل عابر في الفقرتين ١٨ و ١٩ من التقرير. وكما هو معلوم، فإن الرابطة/الجماعة لم تنشأ بعد. وأود أن أشير أيضا في هذه المناسبة إلى أن السعي إلى التوصل إلى اتفاق في بروكسل، كان بدافع الرغبة في إيجاد سبيل لكفالة الحماية المنهجية والمؤسسية للطائفة الصربية في كوسوفو وميتوهيا بسبب عدم وجود آليات مؤسسية مناسبة لحماية مصالح الطائفة بفعالية. وفي إطار اتفاق بروكسل، فإن رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية تحديدا هي المكلفة بتلك المهمة، التي تستند بشكل أساسي إلى قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). وبدلا من أن تكون الرابطة/الجماعة المسألة المحورية التي يتعين تنفيذها في أقرب وقت ممكن، ظل إنشاؤها موضوعا للابتزاز السياسي. وفي نهاية المطاف، قال نائب رئيس الولايات المتحدة بايدن أثناء زيارته الأخيرة إلى بلغراد وبريشتينا إنه كان من الضروري إنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية على وجه السرعة باعتبارها شرطا لعملية الاستقرار الإقليمي وتحقيق المصالحة.

ويتعين أن أشير إلى أن هذا التقرير أيضا لا يتضمن أية إشارة إلى حالة الطائفة الصربية والطوائف الأخرى في جنوب نهر إيبار، حيث يعيش غالبية صرب كوسوفو وميتوهيا. وبذلك، أود أن أؤكد على أنه ليست جميع المشاكل، ولا يمكن أن تكون، متصلة حصريا بالمنطقة الواقعة شمال نهر إيبار. فتجاهل حقوق الإنسان والمشاكل التي يواجهها الصرب وأفراد الطوائف الأخرى، ولا سيما الجورانتشي، جنوب نهر إيبار تؤدي إلى تضخيم شعورهم بالعزلة والإهمال واليأس. وترسم الطريقة التي ذكرت بها في التقرير وثيقة سلطات كوسوفو المفاهيمية المتعلقة بالعودات صورة وهمية مفادها أن بريشتينا لا تفعل شيئا في ذلك الصدد. ومع ذلك، فإن التجربة الماضية تعطينا سببا للاعتقاد بخلاف ذلك. واستخدم عدم وجود البيانات الموثوقة لتعداد السكان حجة أو سببا لمجموعة كاملة من المشاكل الملموسة، من العودات إلى عدم اعتماد الميزانيات في البلديات الأربع الواقعة في الجزء الشمالي من المقاطعة. ولكن طوال الوقت، تم التغاضي عن الحقيقة التالية، ألا وهي أن التعداد الذي أجرته بريشتينا، وهو سياسي الدافع، غير مقبول لعدد من الأسباب. ويكاد لا يمكن استخدام مثل ذلك التعداد لتحسين حالة الصرب. ففي نهاية المطاف، يمكن تحسين الحالة حتى بدون تعداد لو توفر حسن النية وحده. ويتجاهل دمج فرعي التقرير المتعلقين بسيادة القانون وحقوق الإنسان تحت عنوان واحد مسألة حقوق الإنسان لأفراد طوائف الأقليات.

فمجرد الإشارة إلى أن مستوى العودات منخفض بشكل غير مقبول غير كاف؛ ويلزم إبداء مبررات ملموسة لإيضاح السبب الذي يجعل الحالة مثيرة للكثير من الانزعاج. وأود أن أذكر بعض هذه الأسباب، بما في ذلك العوائق الإدارية والمؤسسية والقانونية أمام العودات وانعدام الأمن للمشردين داخليا لكي يندمجوا محليا في وسط صربيا – وهو أمر ليس ناجما عن اختيار واع، بل عن عدم وجود أي بديل آخر. وترتبط مسألة العودات ارتباطا لا ينفصم بحماية ومراعاة حقوق الملكية للسكان الصرب، بمن فيهم المشردون داخليا.

وما يؤدي إلى نتائج عكسية كون عمليات العودة المستدامة لم تتحقق إلا لحوالي ٠٠٠ ٤ شخص، أو بنسبة ١,٩ في المائة. فالاحترار المرهق للإحصاءات الجزئية المتعلقة بالاعتداءات على حياة الصرب وغيرهم من غير الألبان وأمنهم وممتلكاتهم يلقي بظلال النسبية على حضارتهم – وهو اضطهاد غير مقبول على أساس العرق أو الدين. ومن غير المقبول أيضا الحالات العديدة لتدنيس المواقع الثقافية والدينية الصربية وتدميرها والاعتداء عليها ونشر الأكاذيب ومن بين هذه الأكاذيب أن المقابر الجماعية نقلت إلى جوار كنيسة المسيح المخلص في بريشتينا. وما انفكت تلك الافتراءات تنتشر لسنوات حتى الآن. وقال مدير معهد الطب الشرعي في بريشتينا في ١٤ حزيران/يونيه إن أحد الشهود الذين تقدموا للإدلاء بشهاداتهم أفاد بأن الحفريات نفذت في ١٢ و ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٩، وأن هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن جثامين ألبان كوسوفو وميتوهيا دفنت في ذلك الموقع.

وبناء على طلب بلغراد، أجريت حفريات في مناسبتين، في ١٣–١٤ و ٢٧ تموز/يوليه هذا العام. وحضر أعمال الحفر ممثلو كوسوفو جنبا إلى جنب مع مسؤولين من بعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو وممثلين من بلغراد. وثبت أنه لا توجدرفات بشرية أو مقابر في الموقع. ونشر المعلومات المضللة في المقام الأول يخدم غرض الاستيلاء على حيز في وسط برشتينا حيث تقع كنيسة المسيح المخلص والأرض، ولكن أيضا لتشويه سمعة الكنيسة الأرثوذكسية الصربية. ولمجرد التذكير: إن الكنيسة لم تكتمل إطلاقا؛ فقد حولتها سلطات بريشتينا إلى مرحاض عام ومنصة لتصوير أشرطة فيديو موسيقية تصور مغنيين لا تستر أجسادهم سوى قليل من الثياب، وهو دليل على موقف بريشتينا تجاه التراث الثقافي والديني الصربي.

وتدل العودات المتحققة حتى الآن على حقيقة أن جميع الأطراف المعنية خذلت عملية العودة. ويتعين علينا جميعا تغيير ذلك وتهيئة الظروف التي يمنح فيها المشردون خيار العودة أو الإندماج المحلي، ليس بالأقوال وحدها وإنما أيضا بالأفعال. ولكن للقيام بذلك، لا بد من استيفاء الشروط الأولية في أماكن العودة فيما يتعلق بتوفير الأمن الشخصي وأمن الممتلكات والبنية التحتية والحصول على الخدمات العامة. ومن هذا المنطق، أشيد بالدعوة الواردة في التقرير إلى قادة جميع الأطراف لإعادة التركيز على العودة الآمنة والمستدامة للمشردين داخليا.

إن العامل المشترك بين جميع تقارير الأمين العام، بما في ذلك هذا التقرير، هو عدم وصف الحوادث في كوسوفو وميتوهيا، بأن وراءها دوافع عرقية. ويذكر التقرير، في جملة قصيرة واحدة فقط، أنه أبلغ عن وقوع ٨٦ حادثة تمس أفراد طوائف الأقليات خلال الفترة قيد الاستعراض؛ وأبلغ بأن معظم الضحايا كانوا من صرب كوسوفو. ولم تظهر كلمة واحدة أخرى على الإطلاق. وفات على التقرير ذكر رد فعل الشرطة المعنية والنيابة العامة والسلطات القضائية. وأقل من ذلك، جردت جميع الاعتداءات وغيرها من الجرائم الجنائية المرتكبة ضد الصرب من الطابع الشخصي واختزلت إلى إحصاءات. وتتمثل النتيجة النهائية والأخطر لذلك النهج في القبول التدريجي للجميع، بما في ذلك المجتمع الدولي،

بالإفلات الحقيقي من العقاب على الجرائم الجنائية المرتكبة ضد الصرب وغيرهم من غير الألبان، بما في ذلك القتل. ويدل الحظر الذي تفرضه بريشتينا على استيراد الكتب المدرسية باللغة الصربية إلى كوسوفو وميتوهيا على المدى الذي تستعد بريشتينا للذهاب إليه لحرمان الطائفة الصربية من حقوقها. وكانت تلك الممارسة أيضا موجودة من قبل، وإن كانت بشكل متقطع، ولكن مصادرة جميع الكتب باللغة الصربية أصبح ممارسة مستمرة في بداية حزيران/يونيه حينما اضطر لإلغاء معرض كتاب يوم سانت فيتوس، المقرر عقده في غراتشانيتسا من ١٥ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه.

وكان الأمن في كوسوفو وميتوهيا دائما غير مستقر. ولم تؤد نزعة التطرف التي يغذيها المناخ السياسي وتدهور الحالة الأمنية بسبب تزايد التطرف السياسي والديني سوى إلى زيادة عدم الاستقرار. ويتضمن التقرير المعروض علينا إشارات إلى مقاتلين من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ينحدرون من كوسوفو وميتوهيا. وفيما يتعلق بحجم السكان، يمثل ألبان كوسوفو وميتوهيا النسبة المئوية الأكبر لمن يقاتلون في صفوف تلك المنظمة الإرهابية. وليس من الضروري أن نتكلم عن الآثار المثيرة للانزعاج لتلك الحالة.

وحرصا على الاستقرار الإقليمي والتحسين الدائم للعلاقات الصربية – الألبانية، فإن جمهورية صربيا ستواصل الحوار بين بلغراد وبريشتينا. وسنواصل سياسة التسوية السلمية للتراعات بمعالجة تطبيع العلاقات بروح المسؤولية وبتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في بروكسل تنفيذا كاملا. إن مسألة كوسوفو وميتوهيا تتجاوز المسائل المتعلقة بالسلامة الإقليمية والهوية الوطنية. فهي نقطة التحول التي ستحدد، في الأجل الطويل، العلاقات الصربية – الألبانية، التي يتوقف عليها الاستقرار والآفاق الاقتصادية للمنطقة بأسرها. وبغض النظر عن تواتر انعدام الروح البناءة على الجانب الآخر، سنواصل العمل بجدية على تعزيز العلاقات وبناء الثقة وتشجيع القيم والمنظورات الأوروبية لكلا الشعبين.

لا نريد أن تشكل الحالة في كوسوفو وميتوهيا خطرا كامنا على الاستقرار والتقدم في صربيا والمنطقة. وسنواصل العمل بحسن نية لحل المنازعات بالوسائل السلمية مدركين جيدا أن أمامنا عملية طويلة وأننا – ما يزيد الأمر سوءا، كثيرا ما نفتقر إلى محاور يتشاطر معنا رؤية منطقة مزدهرة وتطلعية سياسيا.

ولذلك أدعو البلدان التي لم تعترف بإعلان استقلال كوسوفو الأحادي الجانب إلى المثابرة، بالرغم من الضغوط التي يتعرض لها الكثير منها، كجزء من احترامها المتسق للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والسلطة العليا لمجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي يتمسك بسيادة جمهورية صربيا وسلامتها الإقليمية. ولنضع في الاعتبار أن دعم المجتمع الدولي له أهمية أساسية للنجاح في الحوار بين بلغراد وبريشتينا، وهو أحد الأمثلة الناجحة القليلة للتسوية السلمية للمنازعات في العالم. والتغيير في موقف الدول التي لم تعترف بإعلان استقلال كوسوفو الأحادي الجانب من شأنه أن يؤثر سلبا على استمرار موقف الأطراف البناء في الحوار وتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها حتى الآن. وهذا هو ما نطلبه: فرصة للحوار والاتفاق تمشيا مع القانون الدولي، بدلا من الأفعال الانفرادية وعدم احترام قواعد النظام القانوني الدولي. وأود أن أذكر بأن القانون الدولي عالمي وينطبق على الجميع، وهو ما ينطبق أيضا على انتهاكه. فما شهدته صربيا منذ عام ١٩٩٨-١٩٩٩ قد يلحق بأي بلد آخر في العالم.

وفي الوقت نفسه، أدعو البلدان التي تستخدم بياناتها في هذا الجهاز للدعوة إلى انتهاك قراراته الملزمة قانونا بعدم القيام بذلك. وسأكرر: بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) المعتمد

وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، فإن كوسوفو وميتوهيا جزء من جمهورية صربيا تحت الإدارة المؤقتة لبعثة الأمم المتحدة. إن القرار لا يزال الأساس القانوني الصحيح للنظام الإداري في كوسوفو وميتوهيا، وهو ما لا يمكن تغييره إلا باعتماد قرار جديد لمجلس الأمن، وهو ما لم يحدث حتى الآن. وأغتنم هذه الفرصة أيضا لدعوة البلدان التي اعترفت بإعلان استقلال كوسوفو الأحادي الجانب إلى إعادة النظر في قرارها في ظل كافة الحقائق الهامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة شيتاكو.

السيدة شيتاكو (تكلمت بالإنكليزية): إنه لشرف عظيم أن أتمكن من الحضور هنا ومخاطبة مجلس الأمن باسم بلدي. إنه ليس مجرد شرف. بل إنها تجربة انفعالية، لأنه عندما لم يكن لنا صوت وعندما استهدفت أبسط حقوقنا الإنسانية بأبشع الطرق من جانب القوات العسكرية وشبه العسكرية الصربية، وقف الجميع في مجلس الأمن وكانوا صوتنا. أصبحوا صوتنا وأملنا. أعادوا إيماننا بالإنسانية. أعادوا إيماننا بأنه، بغض النظر عما إن كانت الدولة كبيرة أو صغيرة قوية أو ضعيفة، إن كنت تكافح من أجل قضية عادلة، فإنك لست وحدك أبدا.

لقد اتخذ هذا الجهاز منذ عام ١٩٩٣ سبعة قرارات تتعلق بكوسوفو – قرارات تدعو إلى إحلال السلام وإنهاء الحرب. سنكون ممتنين إلى الأبد لذلك. كما صدرت العشرات من البيانات الرئاسية، بما في ذلك البيان الرئاسي S/PRST/2005/51 المؤرخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، الذي دعا فيه المجلس إلى بدء عملية سياسية لتحديد مركز كوسوفو في المستقبل.

ومن خلال احترام إرادة شعب كوسوفو ووساطة الممثل الخاص للأمين العام، أصبح لكوسوفو مركزا نهائيا. كوسوفو دولة حرة ومستقلة وذات سيادة. وقضت محكمة العدل الدولية مرة أخرى بناء على طلب صربيا على نحو لا لبس فيه بأن كوسوفو استخدمت حقوقها عندما أعلنت استقلالها وأنها لم تنتهك أي قانون دولي أو القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) أو الإطار الدستوري. إن كوسوفو اليوم جمهورية فتية. إنها تواجه تحديات بالطبع لكنها ليست التحديات التي تتطلب منا أن نجتمع كل ثلاثة أشهر ونهدر وقت المجلس الثمين الذي يشتد الطلب عليه بسبب مسائل أهم وأكثر إلحاحا.

لقد كنا يوما دولة لاجئين؛ لكننا اليوم لسنا كذلك. لكن هناك ٢٠ مليون لاجئ في أنحاء العالم، وهو العدد الأكبر منذ الحرب العالمية الثانية. وهناك الملايين من النساء اللائي يتعرضن للعنف الجنسي في مناطق النزاع، كنسائنا أثناء الحرب في كوسوفو. وهناك الأطفال الذين تمس حاجتهم إلى الغذاء والدواء والمأوى، شأنهم شأن أطفالنا يوما ما. الملايين التي تنفق سنويا لمواصلة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو يمكن أن تستخدم بشكل أفضل بكثير. ولتوضيح وجهة نظري، سأقتبس من تقرير الأمين العام:

> ”وقع شجار بين شخص من صرب كوسوفو وآخر من ألبان كوسوفو على مكان لإيقاف السيارات“. (S/2016/666، الفقرة ١٢)

وبشكل جدي، إذا قرر المجلس عقد جلسة في كل مرة يقع شجار على أماكن إيقاف السيارات في نيويورك، أو في أي مكان آخر في العالم، لن يكون لديه أي وقت للتكلم عن أي أمر آخر.

وثمة مثال آخر من التقرير:

> ”سرقت أموال من الدير الأرثوذوكسي للقديس يوفان.“ (المرجع نفسه، الفقرة ٢٧)

في الواقع سرقت الإكراميات. ومعظم الحوادث المفصلة في تقرير البعثة من هذا القبيل ولا علاقة لها بالعنف

بين الطوائف العرقية. وهذا لا يعني أننا نعيش في الجنة. إن كوسوفو اليوم ليست كوسوفو التي حلمنا بها وحاربنا من أجلها. وهناك الكثير مما ينبغي القيام به لتعزيز سيادة القانون ومكافحة الفساد والجريمة المنظمة مثل أي بلد فتي.

وبالرغم من أنه أنجز، بالتعاون مع شركائنا الدوليين، عمل هائل في ذلك الصدد، ندرك أنه لا يزال هناك المزيد مما ينبغي القيام به. يستحق مواطنونا الفرص المتساوية في الازدهار بصرف النظر عن الخلفيات العرقية أو الدينية أو السياسية. ونحن مدينون لهم بذلك لأنهم يمنحوننا كل يوم المزيد من الأسباب لنفخر بعملهم الشاق وتفانيهم وتضحياتهم. وليس علينا أن ننظر بعيدا لنستلهم القصص الاستثنائية لشعبنا. فلنأخذ مثلا قصة فهري حوتي من قرية كروشا. التي ذبحت القوات الصربية زوجها مع ٢٤١ مدنيا في آذار/مارس ١٩٩٩.

ففي تلك القرية الصغيرة، ترمّلت ١٣٩ إمرأة بين ليلة وضحاها، وأصبح ٥٠٠ طفل أيتاما.

ولكن بسبب فهريجي ونساء أخريات مثلها، لم تعد كروشا معروفة لمجرد ماضيها المأساوي. وبعد الحرب، عدن ليجدن بيوتهن رمادا. ولكن لم ييأسن؛ لم تمتلكهن الكراهية أو الرغبة في الانتقام. أعدنا بناء بيوتهن، وبدأن العمل في مزارعهن. فتحن محال ومتاجر صغيرة بدعم مؤسسي قليل جدا أو من دونه. وبسبب وجود فهريجي وغيرها من أرامل كروشا، يتصاعد اليوم دخان من كل مدخنة؛ هناك حياة في تلك القرية. وعلى الرغم من الماضي المأساوي لفهريجي، مع أنها لم تتلق اعتذارا على الاطلاق، فهي تتكلم عن الصفح:

”لن أستطيع أبدا أن أنسى ما حدث. ولكن البشر يصفحون. لا يمكن للمرء أن يعيش أو تعيش من دون الصفح. فمن شأن ذلك أن يشكل عبئا ثقيلا جدا يصعب تحمّله.“

وما زالت فهريجي تنتظر رفات زوجها. فهو ما فتئ مسجلا في عداد المفقودين.

إن كوسوفو على استعداد للمضي قدما، ولكن يلزم أن تكون صربيا على استعداد لذلك. صربيا بحاجة إلى التفكير في ماضيها والتعلم منه. ونحن في كوسوفو لا نريد أن ندع أطفالنا يتحملون أي عبء من الماضي. في الشهر المهصرم، قام رئيس كوسوفو، هاشم تاتشي، بزيارة إلى نصبين تذكاريين تكريما لمدنيين من الصرب قُتلوا بعد الحرب في كوسوفو عام. ١٩٩٩ اثنان منهم كانا طفلين. وعلى الرغم من أننا لم نتمكن أبدا من تسليط الضوء على هذه الحوادث، وتقديم مرتكبي هذه الجرائم إلى العدالة، فإننا لن نتغاضى على الاطلاق عن العنف من جانب أي طرف، وسوف نواصل التماس العدالة. وأود أن أشير إلى أن تلك الأعمال قد حدثت عندما كانت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تدير الشرطة ونظام العدالة التابعَين لنا. كما سنواصل الكفاح من أجل تحقيق العدالة للأطفال البالغ عددهم ١ ٢٦٢ الذين قُتلوا في كوسوفو خلال الحرب على أيدي أفراد القوات العسكرية وشبه العسكرية الصربية – حيث لم يُحاكَم معظمهم على الإطلاق، بالرغم من وجود أدلة واضحة على الجناة.

وبينما تمضي كوسوفو قدما وتتخذ تدابير غير مسبوقة للإسهام في تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة، لا بد لي أن أسأل عما تفعله صربيا. إنهم يريدون إقامة تمثال لسلوبودان ميلوسيفيتش. ما هي الرسالة التي تريد صربيا أن تبعثها إلى الضحايا من فوكوفار، وسربرنيتسا، وكوسوفو؟ هل هكذا تنظر صربيا إلى المصالحة؟ رد الاعتبار لأعتى مجرم حرب في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية؟ والأهم من ذلك، ما هي الرسالة التي تبعثها صربيا إلى شعبها بالذات؟ في نهاية المطاف، إن ميلوسيفيتش ونظامه كانا مسؤولَين عن الأرواح الصربية التي فُقدت أيضا.

وكما يتبين من المسؤولين الصرب، هناك ستة أطفال قُتلوا في بيتش عام ١٩٩٨، في ما يسمى بقضية بندا بار. آنذاك، تم

توجيه اللوم إلى جيش تحرير كوسوفو. ولكن الحقيقة هي، كما قال المسؤولون الصرب قبل عامين، أن القوات شبه العسكرية الصربية هي التي ارتكبت هذا العمل الرهيب. ولكن مهما كان تصرّف صربيا، فنحن لن نسمح لها بزجّنا في الكلام عن الكراهية والإفلات من العقاب. سوف نواصل المضي قدما، ونأمل أن تنضم صربيا إلينا وإلى بقية المنطقة في هذه المسيرة. نحن جيران في نهاية المطاف. ونحن ملتزمون بالحوار الجاري في بروكسل، ولكننا نعتقد أيضا أن العملية بحاجة إلى أن تصبح أكثر دينامية، ولا سيما أكثر توجها نحو تحقيق النتائج. الحوار أمر هام، وإنما التنفيذ وحسن النية هما كل شيء.

فباسم حكومة جمهورية كوسوفو، أريد أن أكرر القول إنه تمشيا مع دستورنا، سوف ننفّذ كل اتفاق يتم التوصل إليه في بروكسل. ولكن مهمتنا تصبح صعبة عندما تواصل صربيا تمويل المؤسسات الموازية في جميع أنحاء كوسوفو، وتسعى إلى بناء مستعمرات في شمال كوسوفو، في انتهاك ليس لدستورنا فحسب، ولكن أيضا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). والحالة الراهنة تتصف بالتناقض. ففي حين تشارك صربيا في حوار بروكسل من أجل تطبيع العلاقات مع كوسوفو، فهي تواصل التدخل في شؤوننا الداخلية من خلال دعم عمليات هياكلها الموازية في كوسوفو، في انتهاك لاتفاق بروكسل الذي تم التوصل إليه في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣.

وهذه الازدواجية المتمثلة في تنفيذ اتفاقات بروكسل جزئيا من ناحية، مع الحفاظ على الهياكل الموازية من ناحية أخرى، تتيح لصربيا أن تبلّغ الاتحاد الأوروبي عن التقدم المحرز في التنفيذ، والإبقاء على التدخل في كوسوفو كما هو. وبطريقة ما، يصبح التنفيذ غطاء للتدخل والعمل المتوازي من جانب صربيا. ففي الظاهر، يبدو أن الاتفاقات يجري تنفيذها، لكن الحالة في الواقع لا تزال تتصف بالتناقض وبعيدة عما اتفقنا عليه في بروكسل.

إن مؤسسات كوسوفو تبدي التزامها من خلال الأفعال. فمنذ عام ٢٠١٣، وبالإضافة إلى الميزانية السنوية، تلقت البلديات الشمالية ذات الأغلبية الصربية مبلغا إضافيا قدره ١٠ ملايين يورو من الصندوق الخاص المنشأ لتحسين نوعية حياة مواطنيها وتحقيق التكامل مع البلديات الشمالية. ولقد استثمر الاتحاد الأوروبي وحده ما يزيد على ٥٤ مليون يورو في مشاريع مختلفة في ذلك الجزء من كوسوفو خلال السنوات الثلاث الأخيرة. لن نتوقف عند هذا الحد. وسوف نفعل كل ما في وسعنا لكي نثبت، من خلال العمل، أن أي مواطن من مواطني كوسوفو، بغض النظر عن عرقه أو دينه، يمكنه أن يشعر بالراحة ويعيش بدون خوف.

وسوف تظل كوسوفو عضوا نشطا في التحالف الأممي لمكافحة الإرهاب. فالهجمات التي شُنت في شوارع نيس، وتركيا، وأفغانستان، والعديد من الحوادث المأساوية الأخيرة تذكّرنا بأن الحرب التي نخوضها لا حدود لها.

وإذ نعرب عن خالص تعازينا لجميع الأرواح التي فقدت، أود أن أؤكد للمجلس أننا سوف نفعل كل ما في وسعنا لمكافحة هذا الشر، الذي يسعى إلى زرع الخوف وتدمير أسلوب حياتنا.

إننا في كوسوفو مجتمع متعدد الديانات والثقافات. ففي كوسوفو هناك مدن تتقاسم فيها المساجد والكنائس الأرثوذكسية والكاثوليكية نفس الفناء. تعايشنا على الدوام في سلام. واليوم، كوسوفو جمهورية علمانية. فلا يهم كيف يصلي المرء، ولا إن كان يؤمن بالله أو بالطبيعة أو بالتطور، فطالما أنه مواطن يحترم القانون، سيعيش في سلام.

تلك هي القيم التي نعتز بها، وسوف نكافح للدفاع عنها. ولهذا السبب، اتخذنا تدابير جادة للغاية لمكافحة ظاهرة المقاتلين الأجانب والتطرف. وكانت كوسوفو من أوائل البلدان في أوروبا التي اعتمدت تشريعات واستراتيجيات مناسبة لمكافحة

التطرف العنيف. لكننا تجاوزنا الكلام. فقد تم إغلاق ١٩ منظمة من المنظمات غير الحكومية التي تغذي التطرف والتي كانت تتلقى تمويلا مشبوها. وبدأت شرطة كوسوفو تحقيقات ضد ١٩٩ شخصا، وألقي القبض على ١٠٢ شخص، تم توجيه اتهام لسبعين منهم، وأدين ٣٤ شخصا بالفعل.

واليوم، هناك حوالي ٥٠ من أهل كوسوفو في سورية والعراق. بيد أنه نظرا للتدابير التي اتخذتها آليات إنفاذ القانون لدينا، فإن عدد الكوسوفيين الذين انضموا إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام خلال الاثني عشر شهرا الماضية هو صفر. وأود أن أقتبس من نائب رئيس الولايات المتحدة بايدن، الذي لم يشد فقط خلال زيارته الأخيرة إلى المنطقة بإجراءات كوسوفو في مكافحة التطرف العنيف، بل وقال بوضوح إن ”كوسوفو مثال يحتذى“.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم تعزيز مركزنا الدولي من خلال اعتراف سورينام باستقلالنا، ولأننا أصبحنا جزءا من الاتفاقية البابوية، وبانضمامنا إلى المكتب الدولي للمعارض باعتبارنا العضو السبعين بعد المائة. وبالإضافة إلى ذلك، أقامت كوسوفو علاقات دبلوماسية مع ثلاثة بلدان أخرى، مما أدى إلى توسيع نطاق علاقاتنا مع العالم الحر وتعزيزها.

وفي حين لا يزال الخطاب السياسي إجمالا في كوسوفو حادا، وفي حين تعرب الأحزاب السياسية عن خلافاتها بشأن بعض المسائل الحساسة والهامة جدا، بما في ذلك ترسيم الحدود مع الجبل الأسود، فإن جميع هذه الأحزاب أدانت العنف بالإجماع، بما في ذلك، على وجه التحديد، الهجمات الثلاث التي وقعت في الأسابيع القليلة الماضية على مبنى البرلمان، وعلى شركة للإذاعة العامة، وعلى منزل خاص. وتعمل شرطة كوسوفو وغيرها من آليات إنفاذ القانون الكوسوفية والدولية جاهدة على تقديم الجناة إلى العدالة. فلا مجال للعنف في جمهوريتنا الجديدة، حيث إننا نكافح كل يوم من أجل إقامة الحوار فيما بيننا ومع جيراننا. فهذا هو الطريق الوحيد للمضي قدما.

وعلى الرغم من أن السماء قد تبدو أحيانا غائمة، فإنني أعلم أن هناك أملا لكوسوفو. وأعلم ذلك لأن شعبنا، وشبابنا، يضربون لنا أمثلة مشرقة كل يوم. فها هي دورونتينا سيليماني، مراهقة من كوسوفو جلبت لنا ميدالية من بطولة العالم في الرياضيات. فقد فازت دورونتينا في منافسة قوية وصعبة مع الأفضل والأذكى من جميع أرجاء العالم. وعلى الرغم من أنها تأتي من بلد لا يزال بحاجة إلى القيام بالكثير لتحسين نوعية التعليم، فإنها فازت، مما حفز الآلاف من أطفال كوسوفو على تكريس أنفسهم للعلم.

وهناك فخرنا الذهبي، مايليندا كيلميندي، التي جلبت لنا أول ميدالية أولمبية على الإطلاق. فقد عُرض على مايليندا ملايين لتنافس لصالح بلدان أخرى عندما كانت كوسوفو لا تزال تكافح من أجل أن تصبح عضوا في اللجنة الأولمبية الدولية. فرفضت تلك العروض وانتظرت فرصتها لتمثل بلدها. لقد علمتنا جميعا درسا، ولا سيما العاملين منا في القطاع العام، أن ليس كل شيء للبيع وأن ثمة أشياء لا يمكن للمال شراؤها. وأصبحت بطلة لشعبها ومصدر إلهام للعالم أجمع، حيث تم عرض قصتها في جميع أنحاء العالم.

والنساء أمثال فهري ودورونتينا ومايليندا هن بطلات كوسوفو الجدد. فقد رفعوا سقف حدودنا وجعلونا نسخة أفضل من أنفسنا. وعلمونا أنه ليس هناك أي مبرر للفشل، وأنه ما من حلم بعيد التحقيق، ولا أمل بعيد المنال إذا عملنا بجد وآمنا به.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نرحب بمشاركة النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في صربيا، إيفيتسا داتشيتش، في جلسة اليوم ونشاطره ما أعرب عنه من وجهات نظر وآراء.

كما نود أن نشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد ظاهر تانين، على إحاطته الإعلامية بشأن أنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. فبيان السيد تانين يؤكد على أن الحالة في الإقليم أبعد ما تكون عن العادية. وفي الكثير من الجوانب، فإن الاتجاه هو بطبيعة الحال نحو التدهور. وبالطبع، يفتقر بيان السيدة تشيتاكو إلى الموضوعية، كما هو الحال غالبا.

فالحالة في الإقليم لا تزال غير مستقرة. ونحن مرة أخرى مجبرون على أن نلاحظ استمرار تدني مستوى أمن الصرب في كوسوفو. وتتمثل الآثار المترتبة على ذلك في الهجمات المتواصلة عليهم من جانب مواطني كوسوفو، بما في ذلك باستخدام قنابل المولوتوف. وفي أواخر حزيران/يونيه، وقعت حوادث مماثلة أثناء الاحتفال بالحدث التاريخي الذي يكتسي أهمية كبيرة بالنسبة للصرب، وهي معركة كوسوفو. فلم يشهد السياح والزوار فقط مظاهر العدوان بشكل منتظم، بل والصحفيون واللاجئون والمشردون داخليا الذين أقدموا على العودة إلى ديارهم. وقد تجاهلت السلطات كل ذلك تجاهلا تاما تقريبا.

وهناك قلق بشأن مصير المرافق الدينية والثقافية التاريخية الصربية ومواقع التراث في كوسوفو. ولم يعمل نقل المسؤولية عن حمايتها من الكيانات الدولية ذات الصلة إلى شرطة كوسوفو على حل مسألة أمنها وسلامتها. فهناك حاجة إلى ضمانات أكثر قوة، بما فيها ضمانات قانونية، وينبغي إدراجها في قائمة التزامات بريشتينا.

ولا تزال الحالة قائمة حول كنيسة المسيح المخلص غير المكتملة في بريشتينا، التي يمكن أن تكون بمثابة رمز للتسامح الديني. وبدلا من إيجاد حل سريع لتلك المشكلة الطويلة الأمد، بدأت سلطات كوسوفو أعمال حفر في محيطها لإيجاد رفات مخفية مدفونة لألبان تعرضوا للقمع من جانب الصرب، وهي، بالمناسبة، كما كان متوقعا، لم تظهر على الإطلاق. وقد دنس المخربون مرارا الهيكل غير المنجز خلال تلك العملية.

ويتسم الحوار بين بلغراد وبريشتينا بالجمود العميق. وتبين سلطات كوسوفو بوقاحة عدم رغبتها في الوفاء بالاتفاقات الرئيسية التي تنص على إنشاء جمعية/رابطة البلديات الصربية في كوسوفو.

وتحاول بريشتينا تبرير نهجها غير البناء بوضع شروط أقل أهمية خاصة بها، معظمها ذات طابع اقتصادي، وهي شروط تتطلب المزيد من الوقت للتحليل والتقييم الشاملين. ومن ينتهي بهم الأمر رهينة لتلك المناورات المريبة والمشبوهة هم الناس العاديون، الذين لا يزالون يعانون من جميع أنواع التمييز الممكنة من جانب مؤسسات بريشتينا..

وعلى سبيل التوضيح، أود أن أشير إلى الحملة التي أطلقت في البلديات الناطقة باللغة الصربية الرامية إلى استبدال الأشكال الصربية لوثائق التعريف بالهوية بأشكال كوسوفية. وواجه من يرفضون القيام بذلك صعوبات في الحصول على الخدمات التي تتطلب إثبات الهوية، وأيضا في عبور الحدود والخطوط الإدارية. وتلك المبادرات غير منصوص عليها في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وتمثل ”إرتجالا“ خطيرا من جانب سلطات كوسوفو.

ومن دواعي القلق أيضا اتجاه المناقشات في كوسوفو فيما يتعلق بما يسمى الاتفاق بشأن تعيين الحدود الإقليمية مع الجبل الأسود. وعلى نحو متزايد، تسمع الدعوات القومية من أجل توحيد جميع الأراضي الألبانية، بما فيها تلك الموجودة في صربيا ومقدونيا واليونان والجبل الأسود، وإنشاء ”ألبانيا الكبرى“. وسيتشكل أساس تلك الدولة الألبانية الزائفة، استنادا إلى كلمات السياسيين الرفيعي المستوى في بريشتينا وتيرانا، بالإندماج الشامل بين كوسوفو وألبانيا. ونحث على ضبط النفس إزاء ذلك الخطاب، وهو محفوف بزيادة تصعيد المجابهات العرقية، ليس في كوسوفو فحسب، بل في المنطقة برمتها.

ونعتبر من غير المقبول البيانات الأخيرة في بريشتينا التي تزعم أن بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو أداة للنفوذ الروسي. وننظر إلى تلك البيانات ليس باعتبارها اعتداءات على البعثة وحدها، بل أيضا على الأمم المتحدة ككل. ولاحظنا محاولات الكوسوفيين إطالة أمد عملية تمديد ولاية بعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو بقدر الإمكان، بالرغم مما يبدو من علاقات حسنة بين بروكسل وبريشتينا. ولم يحدث التصديق على القانون ذي الصلة إلا بعد ثلاثة أيام من انتهاء الولاية السابقة. وبالرغم من التقليص الكبير لمهام بعثة الاتحاد الأوروبي، لا تزال بريشتينا تحاول بلا هوادة حرمان ذلك الكيان من سلطته التنفيذية المتبقية ونقلها إلى سلطة كوسوفو. ولا يمكن لتلك الأعمال سوى أن تسبب القلق، في جملة أمور، في ضوء المحاكمات الحالية على الجرائم الخطيرة التي يرتكبها جيش تحرير كوسوفو.

وفيما يتعلق بالمحكمة الدولية الخاصة المنشأة لذلك الغرض، لا يزال عملها الأولي متأخر بدون مبرر، مما يسمح للمشتبه بهم والمتهمين المحتملين بكسب الوقت لكي يتسنى لهم تحديد أي شهود على أعمالهم وتحييدهم. ونتوقع أن يتعلم الهيكل الجديد من أخطاء الماضي وأن يعمل بحسم وفعالية، ويخضع جميع المذنبين للمساءلة، بغض النظر عن مركزهم في الهرم السياسي.

ونود مرة أخرى أن نلفت الانتباه إلى كون الإقليم، نتيجة لضعف هياكل إنفاذ القانون والنظام الأمني ككل، لا يزال بمثابة منطقة رمادية في قلب أوروبا، تستخدم ملاذا آمنا وممرا للعبور، ليس من جانب المجرمين المنظمين فحسب، ولكن أيضا من جانب الإسلاميين المتطرفين. كما أنها تسهل استخدام الجماعات المتطرفة لأراضي الإقليم لتجنيد المقاتلين وتدريبهم. إن كوسوفو ضمن أهم ثلاثة مصادر أوروبية للأفراد المقاتلين في تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وإذا كانت أية تدابير قد اتخذت لإنهاء تلك الحالة، فإن من الواضح أنها غير كافية.

كما نود أن نلفت انتباه المجلس إلى ما يلي. في إطار الزيارات إلى بريشتينا التي قام بها السفير الروسي إلى بلغراد، طلب زملاؤنا، من خلال بعثة الأمم المتحدة في المقاطعة، تنظيم اتصالات مع قادة قوة كوسوفو من أجل تبادل الآراء بشأن تسوية مشكلة كوسوفو. وبعد أن أكدوا أن عقد ذلك الاجتماع يتطلب موافقة مقر منظمة حلف شمال الأطلسي في بروكسل،انتهى هيكل قيادة قوة كوسوفو إلى عدم التمكن من وجود أي وقت للاجتماع مع الطرف الروسي. ونشعر بالأسف العميق لأن قيادة قوة كوسوفو انحرفت بعيدا عن مسار الحوار مع روسيا بشأن كوسوفو. ونود أن نؤكد على أن قوات منظمة حلف شمال الأطلسي موجودة في الإقليم وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وتعمل في إطار ولاية مأذون بها من مجلس الأمن. فتجاهل روسيا، وهي عضو دائم في مجلس الأمن، أمر غير مقبول بكل بساطة. ونطالب أيضا بأن يدرج الممثل الخاص للأمين العام في كوسوفو، تلك الحادثة في تقريره الفصلي.

وفي الختام، نود أن نؤكد على أنه، بالنظر إلى عدم استقرار الحالة السياسية والأمنية الداخلية واستمرار النزاعات بين الطوائف العرقية وبالنظر إلى حالة الجمود في الحوار بين بلغراد وبريشتينا والمشاكل المتعلقة بتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها بين الأطراف، فإننا مقتنعون بضرورة الحفاظ على وجود قوي للأمم المتحدة في الإقليم وبتمويل العملية على النحو المناسب. كما يظل نظر المجلس بانتظام في الحالة في كوسوفو أمرا بالغ الأهمية أيضا. ولا يزال القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، ساري المفعول تماما بوصفه الأساس القانوني الدولي الملزم لأية تسوية للحالة في الإقليم .

السيد هيكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص تانين على إحاطته الإعلامية. كما أرحب بالسفير تشيتاكو وبعودة نائب رئيس الوزراء داتشيتش إلى المجلس مرة أخرى.

وأود أن ابدأ بياني بتهنئة الممثلين من صربيا ومن كوسوفو على نجاحهم في الألعاب الأولمبية الأخيرة في ريو دي جانيرو. فقد أدى الرياضيون عملا جيدا بشكل لا يصدق، وأمنوا الحصول على ميداليات ذهبية وبدون أي شك جعلوا بلديهما والمنطقة فخورين للغاية في هذا الأثناء. وكما قال السفير ،لقد كانت ريو مناسبة خاصة تماما لكوسوفو. فللمرة الأولى تنافس الرياضيون تحت علم كوسوفو في الألعاب الأوليمبية. وبفضل جودوكا ماجيليندا كلمندي، حصلت كوسوفو على الميدالية الأولى لها في التاريخ المترلية، وهي ميدالية ذهبية. وذلك يبين أن كوسوفو ليست منافسا حقيقيا على المسرح الرياضي الدولي فحسب، بل يبين أيضا أنها تندمج في المجتمع الدولي على نحو متزايد ولا رجعة فيه. ولا تؤدي عضوية كوسوفو في اتحاد رابطات كرة القدم الأوروبية وفي الاتحاد الدولي لكرة القدم سوى إلى تعزيز تلك النقطة. وينبغي لنا جميعا أن نرحب بالتقدم الذي أحرزته.

وأبدأ بياني بتلك النقطة لأنني أريد أن أقارن تلك الرؤية الإيجابية والمفعمة بالأمل مع التقييمات السلبية التي غالبا ما تشارك في مجلس الأمن كل ثلاثة أشهر. فكثيرا ما نسمع في القاعة عن عدد الأشخاص الذين كانوا يحتجون في شوارع بريشتينا، ولكن ينبغي أيضا أن نسمع عن الآلاف الذين خرجوا للاحتفال بعودة ماجيلندا – الآلاف الذين ملأوا الشوارع آملين بمستقبل أفضل لبلدهم. ويجري اتخاذ خطوات في دورة الإبلاغ هذه للمساعدة على تحقيق ذلك المستقبل.

أولا، نرحب بالتقدم المحرز بشأن الغرف المتخصصة. ويشكل التصالح مع الماضي جزءا حيويا من بناء مستقبل للجميع في كوسوفو. ولذلك من دواعي سرورنا أنه تم تعيين مسجل المحكمة وأن رئيس هيئة الادعاء سيعين قريبا.

ثانيا، نرحب بعودة المعارضة إلى جمعية كوسوفو. فتلك خطوة هامة، وخطة يجب أن تقابل بالتزام مستمر بالحوار بدلا من عودة إلى الغاز المسيل للدموع والاحتجاجات.

ثالثا، نرحب بتقليص بعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو ونقل المزيد من المسؤوليات إلى كوسوفو من أجل سيادة القانون الخاص بها. وسيكون من الأهمية بمكان الإدارة الصحيحة للفترة الانتقالية ومواصلة بناء قدرات سلطات كوسوفو بتركيز الرصد والتوجيه والمشورة.

ولا تزال التحديات قائمة، بطبيعة الحال. ويساورنا القلق من أن الحوار قد تعثر. وهو بحاجة إلى طاقة جديدة لكي يمكن تحقيق فوائد تطبيع العلاقات بين كوسوفو وصربيا من أجل الجميع. ويحدوني الأمل في أن يتمكن كلا الطرفين من استلهام بعض الأمل من بناء الجسور الحرفي المستمر في ميتروفيتشا. ولكن بالنسبة لجميع التحديات، نحن بحاجة أيضا إلى بعض إمعان النظر. فهذا الأسبوع، ناقش المجلس الحالة المروعة في حلب، وانتشار أسلحة الدمار الشامل وأيضا عملية إطلاق قذائف أخرى من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. بيد أننا نجد أنفسنا مرة أخرى في هذه القاعة نناقش مسألة ليست بحاجة إلى إدراجها في جدول أعمال المجلس .

وضرب السفير تشيتاكو بالفعل مثلا على ذلك بالقتال الذي وقع على مكان لوقوف السيارات. ومن الواضح أن ذلك لا يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين. وهو ليس المسألة الغريبة المدرجة وحدها. فهل أي احتجاج سلمي لسائقي سيارات الأجرة أو الرشق بالحجارة يستحق حقا أن يبلغ به المجلس؟ ومع أن المملكة المتحدة تكن أقصى قدر من الاحترام لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وللممثل الخاص، فإن إدراج مثل تلك الحوادث المنخفضة المستوى ينتقص من أهمية الإبلاغ الذي تضطلع به البعثة.

لذلك تدعو المملكة المتحدة مجددا إلى تقليص عدد هذه الجلسات والتقارير على السواء. ولن يتيح ذلك أن تقوم بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بتحسين التقارير الفنية المقدمة منها فحسب بل وسيمكن المجلس من التركيز على مسائل أخرى أكثر إلحاحا.

وكما قلت في مناسبات سابقة، علينا أن نقبل بأن تلك المناقشات تجري في هذه القاعة في حقبة مضت كان استقلال كوسوفو وسيادتها ووجودها ذاته لا يزال موضع تشكيك. ويكفينا النظر إلى الألعاب الأوليمبية لنرى أن تلك الحقبة قد ولت. عوضا عن ذلك ينظر الكوسوفويون العاديون الآن إلى مايليندا كيلميندي ليستهلوا عصرا ذهبيا جديدا. لنساعد كوسوفو على الاستفادة من ذلك المستقبل بدلا من الزج بها نحو الماضي هنا في نيويورك.

السيد وو هاي تاو (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر السيد ظاهر تانين الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على إحاطته الإعلامية. ترحب الصين بحضور السيد إيفيتسا داتشيتش النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية صربيا وبالبيان الذي ألقاه. لقد استمعت الصين باهتمام إلى البيان الذي أدلت به السيدة فلورا تشيتاكو.

تحترم الصين سيادة صربيا وسلامتها الإقليمية وتدرك قلق صربيا المشروع بشأن مسألة كوسوفو. إن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) يشكل أساسا قانونيا هاما لحل مسألة كوسوفو. ويجب التوصل إلى حل مناسب مقبول للأطراف المعنية من خلال الحوار والمفاوضات، وفقا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وفي إطار قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وتقدر الصين الجهود الحثيثة التي تبذلها حكومة صربيا في السعي إلى إيجاد حل سياسي لمسألة كوسوفو. ونأمل أن يواصل الجانبان حوارهما السياسي الرفيع المستوى سعيا إلى إيجاد حل دائم لمسألة كوسوفو وصون السلام والأمن في منطقة البلقان والمنطقة الأوروبية قاطبة.

إن الحالة الأمنية الحالية في كوسوفو مستقرة عموما، لكنها تواجه عدة عوامل معقدة ومتغيرة. وينبغي للأطراف المعنية أن تحمي الحقوق المشروعة لجميع الطوائف في كوسوفو بشكل فعال وأن تعزز المصالحة الوطنية وتبذل الجهود لحل خلافاتها عن طريق الحوار وأن تمتنع عن اتخاذ أي إجراءات قد تؤدي إلى تعقيد الوضع.

إن الصين تقدر العمل الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تحت قيادة الممثل الخاص السيد تانين. وندعم مواصلة البعثة تنفيذ ولايات مجلس الأمن. ونأمل أن تعزز بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو وقوة كوسوفو التنسيق بينها وأن تضطلع بدور إيجابي بناء في السعي لحل مناسب لمسألة كوسوفو.

السيد أوكامورا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير ظاهر تانين الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على إحاطته الإعلامية الشاملة. كما أرحب بالسيد إيفيتسا داتشيتش النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية صربيا والسفيرة فلورا تشيتاكو في مجلس الأمن.

وأبدأ أيضا بدورة الألعاب الأولمبية في ريو. إن الميدالية الذهبية في مسابقة لعبة الجودو للسيدات وزن ٥٢ كيلوغراما التي فازت بها الرياضية الكوسوفية مايليندا كيلميندي كانت أيضا تجربة من أكثر التجارب تأجيجا للمشاعر في اليابان لا لأن السيدة كيلميندي هزمت المتسابقة اليابانية في الدور نصف النهائي وفازت المتسابقة اليابانية بالميدالية البرونزية، ولكن لأن الشعب الياباني تأثر بإنجازها في ظل هذه الظروف القاسية. إننا جميعا نتقدم لها بصادق التهنئة على الميدالية الذهبية. وأعتقد أن الميدالية الذهبية قد صنعت التاريخ في دورة الألعاب الأولمبية الأولى لكوسوفو وفوز السيدة كيلميندي قد بعث برسالة أمل قوية لشعب كوسوفو.

لقد أعطاني تقرير الأمين العام الأخير (S/2016/666) بشأن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو الانطباع

بأن كوسوفو غير مؤهلة بعد لميدالية عن التحدي الذي تواجهه في بناء المؤسسات. هناك العشرات من الحوادث الأمنية المزعومة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولا نرى تقدما كبيرا على النحو المتوقع في العلاقات بين كوسوفو وصربيا. إن تقرير الأمين العام، على غرار التقارير السابقة، يخبرنا أن التوتر السياسي مستمر.

نعلم جميعا جيدا أنه يلزم بذل جهد أكبر لحل نزاع بمجرد نشوبه منها لمنع حالة من أن تتحول إلى نزاع. لقد اضطلعت كوسوفو بمهامها بشكل جيد في مساعيها في أعقاب النزاع وتعد من الأمثلة الجيدة وسابقة تحتذى. أنا أتحدث بشكل عام. في أعقاب النزاعات، غالبا ما يدمر المجتمع – إذ ينتشر العنف وتزداد معدلات الإجرام ولا تكفل العدالة الاجتماعية ويسود الفساد في كل مكان والحصول على الخدمات العامة تكتنفه المشاكل وتكون الخدمات نادرة ولا يتمكن المشردون داخليا من العودة إلى ديارهم. وبالرغم من أن القادة السياسيين يخبرون الناس أنهم يبذلون قصارى جهدهم لإقامة الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون وحقوق الإنسان والأمان والأمن، لا يثق الناس بالحكومة. ما هو العلاج؟

في المناقشة المفتوحة للمجلس في تموز/يوليه بشأن مسألة بناء السلام في أفريقيا (انظر S/PV.7750)، شجعنا وزير خارجيتنا السيد فوميو كيشيدا على التركيز على الدور الهام الذي يضطلع به بناء المؤسسات. ويمكن تطبيق هذه الرسالة أيضا على كوسوفو. فعلى سبيل المثال، من أجل القضاء على العنف والإرهاب، يجب تدريب قوات الشرطة في المجتمعات المحلية. وبغية تعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان، فإن تشجيع بناء القدرات للمؤسسات القانونية والمحاكم وغيرها من الهياكل القضائية أمر بالغ الأهمية. وعلى النحو المبين في تقرير الأمين العام، نرى الجهود التي تبذلها سلطات كوسوفو في مجال مكافحة الإرهاب.

ثم تأتي مسألة كيفية التمويل ودعم بناء المؤسسات. نعلم أن كوسوفو لا تزال واحدة من أفقر البلدان في أوروبا، الأمر الذي يعكس إلى حد كبير تركات النزاع. لكن أود أن أؤكد أن كوسوفو بلد غني بالموارد. فكوسوفو لديها موارد طبيعية. هناك مناجم الفحم والزنك ويبدو أن الزنك قطاع واعد للتصدير. والزراعة قطاع ثري. ولا توفر فرص العمل لحوالي ٤٠ في المائة من السكان فحسب، ولكنها لا تزال المولد الرئيسي للثروة من خلال زراعة البطاطس.

والبطاطا المزروعة في كوسوفو ذات نوعية جيدة جدا. وبدأت كوسوفو الآن بتصدير الفاكهة إلى أوروبا، بما في ذلك فاكهة التوت على أنواعها. وقد لا يكون معروفا أن أنواع النبيذ المصنوع في كوسوفو جيدة. فصناعة النبيذ في كوسوفو واجهت تراجعا كارثيا في تسعينات القرن الماضي، بطبيعة الحال، ولكنها في طور التعافي الآن.

إن بناء المؤسسات أمر هام أيضا. وثمة تدابير مثل فرض الضرائب، وإصلاح نظام الإيرادات، والتوزيع العادل للرعاية الاجتماعية، أمور بالغة الأهمية للنمو الاقتصادي في البلدان المتضررة من الصراعات مثل كوسوفو. والجباية الفعالة للضرائب تكفل استدامة الميزانية وتخصيص الدخل الوطني بغية توفير الخدمات العامة. وباختصار، إن مفتاح السلام والأمن في كوسوفو يكمن في إنشاء مؤسسات وظيفية قوية.

في الفقرة ٤٧ من تقرير الأمين العام، قدّمت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ”مساعدة عملياتية...إلى أجهزة إنفاذ القانون والهيئات القضائية في كوسوفو.“

وفي رأيي، فإن هذا النوع من المساعدة أمر هام جدا. وأشجع بعثة الأمم المتحدة على مواصلة جهودها في تقديم المساعدة إلى سلطات كوسوفو من أجل بناء المؤسسات. ويحدوني الأمل في أن تُمنح كوسوفو ميدالية ذهبية في مجال بناء المؤسسات، وأن تكون قادرة على الوقوف على قدميها.

وفي الختام، أود أن أعرب عن أملي الشديد في أن يعمد شعب كوسوفو، المؤهل جيدا والمجهز جيدا، إلى مواجهة هذا التحدي وبالتالي تحقيق مستقبله.

السيد فيترنكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد زاهر تانين، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية وأؤكد مرة أخرى دعمنا الكامل له. كما أشكر السيد إيفيكا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية، والسيدة فلورا تشيتاكو على بيانيهما.

لقد أحاط وفدي علما بالاستنتاجات والملاحظات الواردة في أحدث تقرير للأمين العام S/2016/666 عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وبالاحاطات الاعلامية التي جرى تقديمها اليوم بشأن التطورات في الحالة السياسية والأمنية في إقليم كوسوفو.

وترحب أوكرانيا بالتحسن الذي طرأ على الظروف السياسية في كوسوفو،

> ”وصاحب ذلك انخفاض كبير في نمط الاحتجاجات والأعمال العدوانية وتكتيكات التعطيل من جانب أطراف شتى“ (S/2016/666، الفقرة ٣).

وفي الوقت نفسه، يؤسفنا أن التنفيذ العملي للاتفاقات التي تم التوصل إليها في إطار عملية الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي بين بلغراد وبريشتينا لم يمض قدما بشكل كبير كما كان متوقعا. وأوكرانيا تدعم بنشاط السعي إلى إجراء الحوار السياسي بين الجانبين تحت رعاية الاتحاد الأوروبي.

وفي رأينا، لا يوجد بديل عن التعاون في إطار عملية بروكسل. ونأمل أن يكون تنفيذ اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب بين كوسوفو والاتحاد الأوروبي عاملا في زيادة استقرار الحالة وتعزيز أجواء أفضل للمحادثات بين بلغراد وبريشتينا. وفي ذلك الصدد، نؤيد تماما دعوة الأمين العام كلا الجانبين ليس إلى استئناف العمل معا فحسب، ولكن إلى إظهار الابتكار والمرونة المتجددين بغية التوصل إلى حل وسط من أجل ترسيخ كوسوفو والمنطقة بنطاقها الأوسع على نحو حاسم، ووضعهما على طريق الاستقرار والتنمية.

كما ندعو بلغراد وبريشتينا إلى تنحية الخلافات القائمة جانبا، والتركيز على مسائل من قبيل تنفيذ الاتفاق بشأن الطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية، وافتتاح جسر ميتروفيتسا، وإنشاء رابطة البلديات ذات الأغلبية الصربية، من بين أمور أخرى. وهذه المسائل بالذات يمكنها أن تشكل قوة دافعة نحو تعزيز الحوار البنّاء. وتعتقد أوكرانيا أن الأوان قد حان الآن لمضاعفة الجهود في الوفاء بأحكام الاتفاقين المؤرخين ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣ و ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٥. وترى أوكرانيا أن ثمة مسألة أخرى ينبغي للأطراف أن توليها اهتماما خاصا هي العودة الآمنة والمستدامة للاجئين والمشردين داخليا. وكما يعلم المجلس، فإن المشكلة تنطبق كثيرا على أوكرانيا أيضا. فبسبب العدوان الخارجي، لدينا بالفعل أكثر من ١,٨ مليون من المشردين داخليا. ويبذل بلدي قصارى جهد لحل هذه المسألة، وفي ضوء ذلك، نؤيد تماما النهج الشامل للأمين العام، من قبيل وجوب الوفاء بحقوق أولئك الذين يرغبون في العودة إلى مواطنهم الأصلية. ونعتقد أن ذلك شرط مسبق هام لتحقيق المصالحة الدائمة بين بلغراد وبريشتينا.

وينبغي أيضا إيلاء اهتمام خاص لاستمرار الهجمات على التراث الثقافي والديني للطوائف التي لا تشكل الأغلبية، الأمر الذي يمكنه أن يزيد من تعقيد التوترات. وأوكرانيا على اقتناع بأن حل تلك المشاكل سوف يعزز المزيد من الاستقرار السياسي في كوسوفو.

وتؤيد أوكرانيا بقوة العمل الهام الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة والبعثات الدولية الأخرى العاملة في كوسوفو بغية تعزيز المصالحة، والعدالة الانتقالية، وحقوق الإنسان،

ودعم عملية التطبيع بين بلغراد وبريشتينا. وفي هذا الصدد، نرحب بتمديد ولاية بعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو لمدة سنتين أخريين. والقرار الذي اتخذه مجلس الاتحاد الأوروبي في حزيران/يونيه ضروري لتعزيز العمل الفعال الذي تقوم به الآلية الدولية لتحقيق الاستقرار السياسي والمصالحة بين الطوائف.

السيد لوكاس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): ننضم إلى أعضاء المجلس الآخرين في شكر الممثل الخاص زاهر تانين على عرضه تقرير الأمين العام S/2016/666 عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ونرحب بمشاركة السيد إيفيكا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية صربيا في الجلسة المنعقدة اليوم. وبالمثل، نرحب بالسفيرة فلورا تشيتاكو.

إن تقرير الأمين العام يبرز التطورات الإيجابية. وما فتئنا نشعر بالتشجيع حيال أن الحالة الأمنية العامة في كوسوفو لا تزال مستقرة، وأن الظروف السياسية قد تحسنت، مع انخفاض كبير في نمط الاحتجاجات، والأعمال العدوانية ،وتكتيكات التعطيل من بعض الأطراف.

وإننا نؤكد على الدور الأساسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة من خلال بعثتها في تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان وبناء المؤسسات، فضلا عن تعاونها مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، وانخراطها في العمل مع بريشتينا وبلغراد.

وهناك عدد من المسائل الحساسة لا تزال معلقة في الإقليم، وما فتئ التوتر السياسي بين الحكومة وأحزاب المعارضة يقوّض الأداء الطبيعي لمؤسسات كوسوفو. واتفاق ترسيم الحدود مع الجبل الأسود هو أهم مسألة خلافية حاليا تهيمن على النقاش السياسي في كوسوفو. وبالمثل، فإن الاتفاق المتعلق بإنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية في شمال كوسوفو، الذي تم التوقيع عليه قبل عام تقريبا، لا يزال يواجه الرفض من جانب المعارضة، مع وقف التنفيذ.

ومن الناحية الإيجابية، ننوّه بأن الجهود الرامية إلى التصدي للجريمة المنظمة والفساد في كوسوفو قد أسفرت عن نتائج إيجابية، وبأنه منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، لم يبلّغ عن أي مواطن من كوسوفو يشارك في صراعات الشرق الأوسط. كما نرحب بالاتفاق الذي توصل إليه الفريق العامل المشترك المعني بالمفقودين بهدف زيادة تبادل المعلومات وتنظيم الاجتماعات الإعلامية المخصصة على نحو أكثر تواترا. ولا نزال على ثقة بأن الزعماء السياسيين في بلغراد وبريشتينا سيستطيعون الوفاء بالتزاماتهم وتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في إطار الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي. ونأمل أن يُستأنف الحوار بحسن نية، وبطريقة تتوخى إحراز النتائج بهدف تحقيق مستقبل أفضل مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع شعوب البلقان.

أخيرا، نؤكد على أن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) يظل الاطار القانوني القابل للتطبيق في تحقيق حل شامل لكوسوفو، من خلال الحوار والتفاوض بناء على مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وضمن إطار قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

السيدة سيسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): نرحب بالنائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في جمهورية صربيا، السيد داتشيتش، والسفيرة تشيتاكو مرة أخرى في مجلس الأمن لتقديم الإحاطة الإعلامية الفصلية.

أود أن أبدأ، أولا وقبل كل شيء، باغتنام الفرصة لأهنئ الرياضيين من بلديهما على ما أبدوه من روح رياضية رائعة في ريو دي جانيرو. ونود أن نرحب بكوسوفو في مجتمع الرياضة الدولي، فقد شاركت في الألعاب الأولمبية للمرة الأولى رافعة علمها الخاص وحصلت على ميدالية ذهبية – كما سمعنا – في الجودو. ونحن واثقون أن لحظة الفوز هذه هي ثمرة سنوات من التدريب والمران. كما نحيي مايليندا التي جلبت الفخر لبلدها.

نحن بصفتنا المجلس، كرسنا أيضا سنوات من الجهد لدراسة الوضع في كوسوفو. وعلى مر السنين، قامت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بمساعدة كوسوفو في تطوير المؤسسات الديمقراطية المتعددة الأعراق التي تدعم سيادة القانون وتحترم حقوق الإنسان. ومن الواضح أن البعثة قد أنجزت ولايتها إلى حد كبير وينبغي مواصلة تركيز أنشطتها. كلنا نتلقى مذكرات إحاطة أسبوعية من الميدان، وأود أن أسترعي انتباه المجلس كذلك إلى تقارير البعثة. هناك بعض التقارير السياسية الممتازة، هذا صحيح، ولكن ماذا تفعل البعثة؟ ما هي مهامها المتبقية؟ وهل هذه المهام تتطلب وجود ١٢٥ من موظفي الأمم المتحدة وموارد أخرى من أجل إنجازها؟ أما بالنسبة للإحاطات الإعلامية الفصلية، فإنه لدى كل من الأمانة العامة ومجلس الأمن أعمال أكثر إلحاحا قيد النظر. ونحث الزملاء أعضاء المجلس على تعديل الفترة المشمولة بالتقرير بحكمة من ثلاثة إلى ستة أشهر.

ولا ينبغي أن يفسر ذلك على أنه عدم دعم لكوسوفو. فبالطبع، العكس هو الصحيح. وتؤكد الولايات المتحدة على دعمها لكوسوفو في مسيرتها لتصبح دولة ديمقراطية متعددة الأعراق مزدهرة وسلمية، تندمج اندماجا تاما في المجتمع الدولي. ونرى أنه بنجاح كوسوفو، ستنجح المنطقة بأسرها. فعندما تصبح كوسوفو دولة ديمقراطية ومستقرة ومستقلة، فإنها ستصبح قوة لتحقيق الاستقرار الإقليمي.

وفي هذا السياق، نرحب بجهود كوسوفو وصربيا لمواصلة تطبيع العلاقات من خلال الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي. ولا نزال نرحب بما قامت به الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي موغيريني من تيسير الحوار، ونثني على الزعماء في كل من بلغراد وبريشتينا لاتخاذ قرارات صعبة لازمة لإحراز تقدم في المحادثات.

ولحسن الحظ، فقد بدأ العمل أخيرا لتنشيط جسر أوستريليتز في ميروفيتشا، الأمر الذي سيعمل على إزالة الحواجز التي كرست الانقسامات وعززتها لفترة طويلة جدا، بدلا من الجمع بين الناس. ونود أن نشكر منظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو) وبعثة الناتو في كوسوفو على دعمهما للأمن أثناء تنشيط الجسر وعلى ما قامتا به من عمل متواصل ضروري من أجل كفالة بيئة آمنة ومأمونة في كوسوفو.

ونلاحظ بشيء من خيبة الأمل أن وتيرة التقدم في التطبيع تباطأت خلال العام الماضي. وندعو القادة في بلغراد وبريشتينا لتنشيط عملية الحوار، بما في ذلك من خلال سرعة التوصل إلى حلول توفيقية والتنفيذ الكامل للاتفاقات التي أبرمها رئيس الوزراء فوتشيتش ورئيس الوزراء مصطفى في آب/أغسطس ٢٠١٥. فقد تأخر تنفيذ تلك الاتفاقات لفترة طويلة للغاية. وندعو القيادة على كلا الجانبين إلى الوفاء بالالتزامات السياسية وتعزيز الحوار دونما إبطاء. وقد قام نائب الرئيس بايدن مؤخرا بزيارة إلى صربيا وكوسوفو، حيث لاحظ التقدم الهام الذي أحرزه كلا البلدين على طريق التطبيع الشامل. وفي بلغراد، رحب نائب الرئيس بايدن بالتقدم الذي أحرزته صربيا نحو تحقيق هدفها المتمثل في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي والإصلاحات الصعبة التي تقوم بها من أجل تحقيق ذلك. ونحن نشجع رئيس الوزراء فوتشيتش والرئيس نيكوليتش على مواصلة المسيرة والاضطلاع بالعمل الهام المتبقي. إن ازدهار صربيا في المستقبل يكمن في أوروبا ويتوقف على وجود مجتمع عادل يتسم بالشفافية.

وفي بريشتينا، كرمت حكومة كوسوفو أسرة بايدن، حيث أطلقت على أحد الطرق اسم الراحل بو بايدن الذي عمل في كوسوفو مع وزارة العدل في عام ٢٠٠١، للمساعدة في إيجاد حلول قضائية وإرساء سيادة القانون. وكما لاحظ نائب الرئيس بايدن، فقد أحرزت كوسوفو تقدما هائلا منذ زيارته السابقة في عام ٢٠٠٩. ولكن كما ذكر نائب الرئيس، هناك المزيد من العمل الذي يتعين القيام به. وقد اضطر زعماء كوسوفو إلى اتخاذ قرارات صعبة للغاية من أجل

مستقبل بلدهم. وهم بحاجة إلى مواصلة العمل مع جيرانهم. وفيما يتعلق بصربيا، فقد سبق أن تكلمت عن الحاجة إلى التنفيذ الكامل للاتفاقات المنبثقة عن الحوار، وفيما يتعلق بالجبل الأسود، تحتاج كوسوفو إلى التصديق على اتفاق ترسيم الحدود المشتركة كي يتسنى لكوسوفو أن تواصل المضي على المسار صوب الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي.

وفي الوقت نفسه، فإن كوسوفو لا تزال تواجه تحديات اقتصادية جسيمة تتطلب من حكومتها المزيد من العمل. وفي حين اتخذت الحكومة بعض الخطوات الرامية إلى الأخذ بسياسات لتعزيز النمو الاقتصادي، فإننا نشجع على إحراز المزيد من التقدم لتحسين الحوكمة ومكافحة الفساد وزيادة الشفافية وتعزيز سيادة القانون. ونرحب بتمديد ولاية بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، الأمر الذي سيساعد على تعزيز العدالة ومكافحة الفساد هناك. فالتقدم المحرز في هذه المجالات سوف يساعد على جذب الاستثمار الأجنبي، وبالتالي الإسهام في تنمية كوسوفو.

وبينما تعمل الولايات المتحدة وشركاء كوسوفو الدوليون مع الحكومة من أجل تعزيز الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، فمن دواعي القلق الشديد أن يوجد في كوسوفو من يسعون إلى استخدام العنف والتضليل الإعلامي لعرقلة تقدم البلد. فعودة بعض الأحزاب السياسية مؤخرا لاستخدام الغاز المسيل للدموع في الجمعية الوطنية والهجوم الشنيع على محطة الإذاعة العامة، أمور ليس لها مكان في أي ديمقراطية. فهذه الأعمال تتعارض مع القيم الديمقراطية وتهدد رفاه البلد وجميع مواطنيه. ونشيد برئيس كوسوفو ثاتشي على جهوده الشخصية التي يبذلها من أجل تعزيز المصالحة. فقد كان وضع إكليل من الزهور في ستارو غراكو لإحياء ذكرى الأطفال الذين قتلوا على يد مجرمين تحركهم دوافع عرقية في عام ٢٠٠٣ خطوة شجاعة لصالح البلد.

ونرحب أيضا بالأعمال الهامة التي تجري في كوسوفو لمعالجة المشكلة الخطيرة المتمثلة في المقاتلين الأجانب ونشجعها، فهي تشكل تهديدا لنا جميعا، ويجب التصدي لها بصورة جماعية. وهذا يبرز الحاجة إلى اتباع نهج شامل ومسؤول إزاء التحديات الأمنية يدمج المنطقة بأسرها بشكل كامل – بما فيها كوسوفو – في المؤسسات الدولية الحيوية التي تعمل على تعزيز أمن شعوبنا. ويجب أن يشمل ذلك المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول)، حيث يمكننا التعاون والتنسيق بشأن المسائل الحيوية بالنسبة للأمن القومي لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وحيث تجمعنا القيم المشتركة. ولا يخدم مصالح أحد – باستثناء المجرمين والمتطرفين – أن يتم منع كوسوفو من تقديم أقصى إسهام ممكن لكفالة أمنها وأمن جيرانها.

وفي الختام، بينما نستعد للاجتماع السنوي الرفيع المستوى للجمعية العامة، فإننا نحيط علما بالتقدم الذي تحرزه كوسوفو في سعيها إلى الحصول على الاعتراف – وفي يوم ما – العضوية في الأمم المتحدة. ونشيد باعتراف سورينام مؤخرا بكوسوفو. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى الاعتراف بكوسوفو، ونرحب بشعب البلد في المجتمع الدولي فيما يكافح ليتبوأ مكانه المستحق بوصفه عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة. إنه أمر جيد بالنسبة لكوسوفو، وللمنظمة الدولية، وللمجتمع الدولي. وهو أمر حتمي.

السيدة نونيث (أوروغواي) (تكلمت بالإسبانية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر السيد ظاهر تانين، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، على إحاطته الإعلامية. كما أود أن أرحب بالبيان الذي أدلى به السيد إيفيتسا داتشتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في صربيا، وأعرب عن تقديرنا له. كما أولينا اهتماما خاصا للبيان الذي أدلت به السيدة فلورا تشيتاكو.

أولا، وكما قلنا في بيانات سابقة، ترى أوروغواي أن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) هو الأساس القانوني المقبول دوليا

لتسوية الحالة في كوسوفو، الذي يشمل الاحترام الكامل لمبدأي سيادة صربيا وسلامتها الإقليمية.

وأثلج صدرنا سماع أن الظروف السياسية في كوسوفو قد تحسنت إلى حد ما، كما هو مبين في التقرير الأخير (S/2016/666) للأمين العام وكما ذكر الممثل الخاص السيد تانين توا. لكن التحديات على الصعيد الأمني لا تزال كبيرة. لقد كان هناك توترات وهجمات وحوادث أخرى مثيرة للقلق بما في ذلك – وأود أن أسلط الضوء على هذه النقطة – على أعضاء طوائف الأقليات والكثير منهم من صرب كوسوفو. وتأسف أوروغواي لوقوع تلك الحوادث وتعرب عن رفضها القاطع لاستخدام العنف وتشجع كافة الجهود لإيجاد سبل لتشجيع الحوار السلمي والشامل للجميع من أجل إحراز تقدم صوب حل مشاكل كوسوفو.

ونشعر بالإحباط لعدم إحراز تقدم ملموس فيما يتعلق بالتنفيذ العملي للاتفاقات التي تم التوصل إليها في سياق عملية الحوار التي جرت بين بلغراد وبريشتينا بتيسير الاتحاد الأوروبي. ونحث جميع الأطراف على تكثيف الحوار من أجل التوصل إلى حلول توفيقية وتحقيق التقدم على درب الاستقرار والتنمية.

إن أوروغواي تولي أهمية كبرى للاحترام الكامل لحقوق الإنسان. وندرك أنه في حالة كوسوفو فإن ما يكتسي أهمية خاصة هو الجهود المبذولة فيما يتعلق بمسألة الأشخاص الذين اختفوا في خضم النزاع الأخير. ويسرنا بشكل خاص التنويه بعقد جلسة عمل للفريق العامل المشترك المعني بالأشخاص المفقودين التي شاركت فيها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والتي وافقت فيها بلغراد وبريشتينا على زيادة تبادل المعلومات بشأن حالات محددة. ونعتقد أن تلك الخطوات، إضافة إلى مواساة أسر المختفين ومداواة جراح الماضي، هي من أعمال العدالة التي تعد خطوات هامة نحو المصالحة.

إن بلدي يشعر بالقلق أيضا إزاء حالة المشردين داخليا. تقدر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين العدد الإجمالي للمشردين داخليا في كوسوفو في نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٦ بـ ١٦ ٧١٤ شخصا. وفي ذلك الصدد، نلاحظ مع الارتياح أن سلطات كوسوفو قد أقرت وثيقة مفاهيمية بشأن القواعد المنظمة للأشخاص المشردين والحلول الدائمة. وتشير الوثيقة إلى الحاجة إلى وضع أساس قانوني لكفالة مساءلة السلطات وتحديد الآليات المؤسسية التي ستيسر عندئذ عودة الأسر والأشخاص المشردين داخليا في ظروف آمنة ومستدامة.

من الجوانب الهامة الأخرى المبينة في تقرير الأمين العام ظاهرة الهجرة عبر المنطقة صوب أوروبا. وفي ذلك الصدد نعتقد أن التعاون الإقليمي الذي يركز على نهج قائم على حقوق الإنسان أمر أساسي.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على أن أوروغواي تقدر كثيرا الدور الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان. وندرك أيضا الدور الهام الذي تضطلع به منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وقوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو. وعلاوة على ذلك نود أن نسلط الضوء على الإسهام الكبير لوكالات الأمم المتحدة الموجودة في الميدان.

السيد سيك (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بتهنئة السفير ظاهر تانين رئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على إحاطته الإعلامية. وأود أيضا أن أشكر معالي السيد إيفيتسا داتشيتش النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في صربيا والسفيرة فلورا تشيتاكو من جمهورية كوسوفو على بيانيهما.

ويرحب وفد بلدي بأنه، بالرغم من بعض التوتر المتبقي، حدث تحسنا في الحالة السياسية في كوسوفو حيث شهدت

انخفاضا ملموسا في المظاهرات وأعمال العنف فضلا عن إجراء الانتخابات التشريعية التي جرت دون وقوع أي حادث يذكر. وعلاوة على ذلك، نرحب بأن الرئيس ورئيس الوزراء قد أعادا التأكيد على التزامهما بعملية تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا الجارية تحت رعاية الاتحاد الأوروبي وبالتنفيذ الكامل للاتفاقات التي تم التوصل إليها بالفعل ولا سيما الاتفاقات بشأن إنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو.

وبالرغم من أننا نأسف لعدم إحراز تقدم منذ الاجتماع الأخير المعقود في بروكسل، تود السنغال تشجيع الطرفين على الحفاظ على الزخم نحو تحسين الحالة السياسية. وأشجع الجهات السياسية الفاعلة في كوسوفو على العمل على الحفاظ على المناخ السلمي الذي يعتمد إلى حد كبير على نوعية الحوار بين بريشتينا وبلغراد. ويود وفد بلدي أيضا أن يشجع الطرفين على مواصلة الحوار وتكثيفه إلى أعلى مستوى ممكن تحت رعاية الاتحاد الأوروبي ويحث البلدان الشريكة التي لها تأثير على ممارسة ذلك النفوذ لتشجيع المحادثات. وعلاوة على ذلك، يرحب وفد بلدي بالتقدم المحرز فيما يتعلق بإدماج القضاة والمدعين العامين وموظفي الدعم التابعين للنظام القضائي الصربي في النظام القضائي لكوسوفو عملا بالاتفاق بين بلغراد وبريشتينا.

ومن الأسباب الأخرى الداعية لشعور بلدي بالارتياح التقييم الإيجابي الذي اضطلعت به المفوضية الأوروبية لوفاء كوسوفو بمتطلبات المضي قدما بطلبها إلغاء القيود المفروضة على تأشيرات الدخول، ما أدى إلى اقتراحها إلغاء شروط منح تأشيرة لسكان كوسوفو، على أساس التفاهم الذي مؤداه أن كوسوفو ستكون، بحلول يوم اعتماد الاقتراح، قد صدقت على الاتفاق المتعلق بتعيين الحدود مع الجبل الأسود وحسنت سجل إنجازها في مكافحة الجريمة المنظمة والفساد.

وختاما يرحب وفد بلدي بالجهود التي تبذلها حكومة كوسوفو في مجال تعزيز سيادة القانون وكذلك اعتزامها إنشاء فريق التنسيق المشترك بين الوزارات فيما بين الوزارات والمؤسسات ذات الصلة.

ولتلك الأسباب نرى أن تمديد ولاية بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو إلى ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٨ مناسب، إذ سيسهم دون شك في توطيد الإنجازات التي تحققت في مجالي سيادة القانون وحقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، نرحب بالأنشطة التي اضطلعت بها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في مجال تعزيز المصالحة والعدالة الانتقالية وحقوق الإنسان ودعم عملية تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا.

وتود السنغال، إضافة إلى تشجيع الحوار المستمر، حث جميع أصحاب المصلحة على العمل من أجل تهدئة الوضع واتخاذ خطوات كبيرة صوب التنمية من خلال تشجيع تنفيذ اتفاقات ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٥ في شمال كوسوفو. ولذلك فإننا نؤكد مجددا دعمنا للبرنامج المشترك بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة الرامي إلى بناء الثقة فيما بين الطوائف من خلال حماية تراثها الثقافي. وبناء على ذلك ندعو إلى تعزيز التعاون بشأن تبادل المعلومات من أجل حل مسألة الأشخاص المختفين.

وفي الختام، يود وفد بلدي مرة أخرى أن يشيد بالممثل الخاص السيد تانين على قيادته المستنيرة للبعثة. ونرحب أيضا بالمساهمات الإيجابية لقوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبالطبع الاتحاد الأوروبي وجميع الجهات الفاعلة المعنية الملتزمة بوضوح بتحقيق السلام والتقدم في كوسوفو.

السيد أبو العطا (مصر): أود، بداية، أن أتوجه بالشكر إلى السيد زاهر تانين الممثل الخاص للأمين العام على إحاطته

الإعلامية الوافية للمجلس. ونؤكد على دعم مصر الكامل لمجهوداته. كما أرحب بكل من السيد إيفيكا داتيتش النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في صربيا، وبالسيدة فلورا شيتاكو، وأشكرهما على بيانيهما.

تؤكد مصر ضرورة البناء على ما أكده المسؤولون في صربيا وكوسوفو من التزامهم الكامل بتنفيذ الاتفاقات الموقعة بينهما. ونؤكد ضرورة بذل جميع الجهود من أجل التوصل إلى تسوية شاملة لجميع المسائل المعلقة بين بلغراد وبريشتينا من خلال الحوار والمفاوضات الجادة المبنية على مبادئ حسن النية والاحترام المتبادل بين الجانبين، وذلك في إطار مبادئ وغايات ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وعلى رأسها القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ولن يتأتى ذلك إلا بتهيئة المناخ الإقليمي البناء والمشجع لاستئناف الحوار السياسي المنعقد تحت رعاية الاتحاد الأوروبي.

ومن هنا نؤكد على ضرورة الالتزام بالمضي قدما في تنفيذ جميع بنود اتفاق آب/أغسطس ٢٠١٥، واغتنام الفرصة السانحة من أجل التوصل إلى تسويات نهائية تفتح الباب أمام جهود التنمية الاقتصادية وتحقيق الرخاء لشعوب المنطقة ككل.

وكذا نثمن الاتفاق الموقع عليه منذ عدة أشهر باستضافة هولندا لمقر المحكمة الخاصة بالتحقيق في جرائم الحرب التي ارتكبت إبان فترة النزاع. وهي الخطوة التي نتطلع إلى أن ترسي مبادئ حكم القانون والمساءلة والعدالة، ومن ثم المصالحة الشاملة. وندعو إلى توفير كافة الدعم اللازم لإنجاح أعمال تلك المحكمة، كما نتطلع إلى البدء في إنشاء آلياتها وبدء أعمالها في أقرب وقت.

كما نتطلع إلى تعزيز الجهود التي تبذلها السلطات في كوسوفو على صعيد بناء المؤسسات والعودة الطوعية للنازحين، وحماية التراث الثقافي والديني وتكثيف جهود المصالحة الشاملة والمساواة وعدم التمييز بين جميع الفئات وترسيخ حكم القانون، إضافة إلى ضرورة تقديم الدعم اللازم للسلطات في مواجهة التحديات الخاصة بالمهاجرين، وخطر انتشار التطرف والإرهاب. وندعم في هذا الشأن الاستراتيجية الخمسية لمواجهة التطرف التي تعتمدها السلطات في كوسوفو للتعامل مع ذلك التحدي الهام. كما نتطلع إلى أن تشكل الانتخابات الرئاسية الأخيرة والناجحة بداية جديدة نحو الانخراط في عملية حوار سياسي داخلي بناء وشفاف بين جميع الأطراف في كوسوفو.

ختاما، نعيد تأكيد دعم مصر لجهود بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والممثل الخاص، ونؤكد ضرورة تعزيز التنسيق بين جهود البعثة وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا من أجل تنفيذ جميع استحقاقات القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

السيد منديز غراتيرول (فنزويلا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر السيد زاهر تانين، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية. كما أرحب بالبيان الذي أدلى به السيد إيفيكا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في صربيا. وأرحب بحضور السيدة فلورا تشيتاكو.

وتجدد جمهورية فنزويلا البوليفارية التأكيد على أن الالتزام الصارم بالقانون الدولي – عدم التدخل واحترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية، ووحدتها واستقلالها السياسي وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية – عنصر أساسي لصون السلم والأمن الدوليين. وفي الدعوة إلى تسوية سلمية لمسألة كوسوفو، يعتقد بلدي أن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) يظل القانون الدولي المعمول به أساس التوصل إلى حل سياسي ناجح لمصلحة السلام. وفي ذلك الصدد، ندعو إلى ضمان سيادة صربيا وسلامتها الإقليمية.

ونكرر دعمنا لتنفيذ الاتفاق الأول بشأن المبادئ المنظِّمة لتطبيع العلاقات بين بريشتينا وبلغراد، الموقع عليه في ١٩

نيسان/أبريل ٢٠١٣. وفي ذلك السياق، لا يزال دعم الأمم المتحدة بالغ الأهمية في كوسوفو، ولا سيما من خلال بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، بغية تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان. وظلت تنفذ تلك الأعمال قوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو. ونعرب مرة أخرى عن أنه ينبغي لبعثة الأمم المتحدة وقوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي، استنادا إلى ولاية كل واحدة منها، أن تواصل الاضطلاع بدور استباقي ومتوازن ومحايد وتكميلي في الحوار المباشر، بهدف تعزيز التوصل إلى حل دائم ومقبول للطرفين بشأن مسألة كوسوفو.

ويعتقد بلدنا أنه يجب المحافظة على الحوار والمفاوضات بين صربيا والسلطات المحلية في إقليم كوسوفو لكي يتمكن الطرفان من التوصل إلى حل مقبول على نحو متبادل بشأن المسألة. ونشعر بالأسف لأنه حتى الآن لم يحرز تقدم كبير في تلك العملية، ولذلك نشجع جميع الأطراف على تكثيف جهودها لعكس مسار الحالة. ومن الأهمية الخاصة بمكان إنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية في شمال كوسوفو، ضمن جوانب أخرى. ولذلك، نحث سلطات الإقليم على العمل بشكل حاسم على تحقيق ذلك الهدف، على النحو المتفق عليه على أعلى مستوى في بروكسل. وبالمثل، نرى أن من الأهمية بمكان دعم عملية العودة الطوعية للصرب المشردين من ديارهم في كوسوفو، في امتثال صارم للاتفاقات بروكسل لعام ٢٠١٣.

ونرى أن من الضروري تعزيز الاحترام التام لحقوق الإنسان لأفراد الأقليات المشردين من موطنهم الأصلي، حتى يتسنى لهم التمتع الكامل بتلك الحقوق بدون تمييز. ومع ذلك، نشعر بالقلق حيال الحوادث المستمرة ضد المواطنين الكوسوفيين الصرب في مناطق معينة. وفي ذلك الصدد، نحث مرة أخرى على اتخاذ التدابير المناسبة لتصحيح تلك الحالة ومنع الاضطهاد والمضايقة القائمين على الأسس العرقية أو الدينية. وفضلا عن ذلك، تتطلب عملية المصالحة استمرار الجهود التي يبذلها الفريق العامل المعني بالمفقودين بغية توضيح مصير آلاف الأشخاص الذين اختفوا خلال النزاع. ونرحب بنتائج اجتماع الفريق العامل في حزيران/يونيه، الذي التزمت فيه الأطراف بتكثيف تبادل المعلومات بشأن حالات محددة وبتنظيم الاجتماعات التنفيذية المخصصة بشكل أكثر تواترا. وفيما يتعلق بالتراث الثقافي والديني، نعيد التأكيد على ضرورة أن يعمل الطرفان لضمان توفير حمايته الفعالة.

وفي سياق مكافحة الإفلات من العقاب، نشجع جميع الأطراف على بذل الجهود واتخاذ الخطوات الملموسة التي يمكن أن تؤدي إلى زيادة الثقة بالسلطة القضائية والمحاكم. ولذلك نناشد هذه الأطراف تكثيف جهودها لكي يتسنى أن توضع موضع التنفيذ الغرف المتخصصة، التي ستكون مسؤولة عن التحقيق في الادعاءات المتعلقة بجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية في النزاع المسلح في كوسوفو، كخطوة أخرى نحو عملية المصالحة بين الطرفين.

وفي الختام، ندعو جميع الأطراف مرة أخرى إلى مضاعفة جهودها لإيجاد حل سياسي سلمي وعادل ودائم في إطار القانون الدولي، وبالامتثال الكامل للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) واتفاقات بروكسل لعام ٢٠١٣.

السيدة شواغلر (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية): أرحب بالنائب الأول لرئيس الوزراء داتشيتش والسفير تشيتاكو في مجلس الأمن اليوم، وأشكر الممثل الخاص تانين على إحاطته الإعلامية.

وتشيد نيوزيلندا بالتقدم المحرز في الحالة السياسية في كوسوفو، على النحو المبين في تقرير الأمين العام (S/2016/666) وفي الإحاطة الإعلامية التي قدمها الممثل الخاص تانين. وعلى وجه الخصوص، يسرنا أن نرى بعض أوجه التحسن في معايير

المشاركة السياسية، في أعقاب الحوادث المعطلة التي وقعت في جمعية كوسوفو في وقت سابق هذا العام. ونتطلع إلى رؤية المزيد من التسويات السياسية لمستقبل كوسوفو، بمنأى عن العنف السياسي ومع إيلاء الاحترام الواجب لمؤسسات الحكم الديمقراطي وللمحاكم والقضاة.

ووسط مناخ تتزايد فيه على ما يبدو خيبة الأمل السياسي، من المهم بصفة خاصة أن نكفل لجميع الناس، ولا سيما الشباب، الشعور بأن لديهم نصيبا في مستقبل كوسوفو. ونحن نواصل الدعوة إلى تجديد الجهود الرامية إلى تطبيع العلاقات بين كوسوفو وصربيا. وفي ذلك الصدد، نأمل أن يكون بالامكان إحراز مزيد من التقدم في تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها بين الجانبين، بما في ذلك ما يتعلق بالطاقة، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والبلديات ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو .فأبناء كوسوفو والصرب سيكونون دائما جيران، وسيستفيد الجميع من السعي إلى تحقيق المصالحة وتطوير عادات التعايش السلمي.

ونحن نرحب بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك الجهود التي تبذلها الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، فيديريكا موغيريني، بغية تيسير الحوار بين بلغراد وبريشتينا. ومن المشجع أن القادة الأوروبيين مستمرون في التركيز على دعم المصالحة في كوسوفو وتطبيع العلاقات في المنطقة. وسوف تعزّز جهود المصالحة من خلال مواجهة الماضي بهدف أن يتمكن الشعب معا من المضي قدما. لذلك، نرحب بالتقدم المحرز صوب إنشاء الغرف المتخصصة للنظر في القضايا التي تعرضها فرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيق التابعة للاتحاد الأوروبي. ونأمل أن تكون المحكمة جاهزة للعمل في هذا العام، بدعم من الاتحاد الأوروبي، ومن هولندا على وجه الخصوص.

أخيرا، نواصل دعم مجلس الأمن في النظر الذي يوليه لاعتماد نهج أكثر مرونة حيال كيفية تناوله لهذا البند من جدول الأعمال، مع مراعاة المسائل العديدة الأخرى الأكثر إلحاحا التي يتعين على المجلس أن يتناولها.

السيد لاميك (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): وأنا أيضا أشكر الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للادارة المؤقتة في كوسوفو، السيد زاهر تانين، على إحاطته الاعلامية. وإنني أؤكد مرة أخرى دعمنا له في ممارسة مهامه. وأشكر أيضا النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في جمهورية صربيا، السيد إيفيكا داتشيتش، وسفيرة كوسوفو، السيدة فلورا تشيتاكو، على بيانيهما.

إن مستقبل كوسوفو وتكاملها الإقليمي لم يعد في المقام الأول من عمل مجلس الأمن، وإنما بات في إطار الحوار السياسي الذي يجري تحت رعاية الاتحاد الأوروبي. ولقد تم إحراز تقدم على هذه الجبهة في الأشهر الأخيرة، ولا سيما مع بدء العمل على جسر ميتروفيتسا، الأمر الذي نرحب به.

ومع ذلك، فإن هذه الإنجازات ليست كافية. ونتوقع لجميع الالتزامات المتعهد بها في سياق الاتفاقات المبرمة تحت رعاية الاتحاد الأوروبي أن يجري تنفيذها في أقرب وقت ممكن، بما في ذلك ما يتعلق بإنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية، وهو عنصر رئيسي في الحوار. لذلك، ندعو بإلحاح السلطات الكوسوفية والصربية إلى تكثيف الجهود لإحراز المزيد من النتائج الملموسة في الأشهر المقبلة. ومن المهم بصفة خاصة استئناف الحوار على المستوى السياسي في أقرب وقت ممكن.

ولا يزال تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا يشكل على وجه العموم شرطا أساسيا حيويا لإحراز التقدم على الطريق نحو التكامل الأوروبي، الأمر الذي جرى تشجيعه مرة أخرى في مؤتمر قمة باريس – البلقان لعام ٢٠١٦، الذي انعقد في ٤ تموز/يوليه.

وإن مواصلة الجهود الرامية إلى توطيد سيادة القانون في كوسوفو يجب أن تظل أولوية. وهذا الأمر يتعلق أولا بمكافحة الإفلات من العقاب. ولقد أتيحت لنا الفرصة للترحيب بالتصديق سريعا من جانب رئيس كوسوفو على اتفاق المقر المبرم مع الحكومة الهولندية من أجل إنشاء الغرف المتخصصة في لاهاي. وتلك خطوة تتصف بالأهمية. ونحن نعلم أن سلطات كوسوفو تعمل لتمكين جميع مكونات الغرف المتخصصة من بدء أعمالها في أسرع وقت ممكن، واتخاذ إجراءات ضد المسؤولين عن ارتكاب الجرائم المذكورة في تقرير مارتي. ونحن نشجعها على مواصلة السير على هذا الطريق.

وتوطيد سيادة القانون يشمل أيضا مكافحة التطرف بجميع أشكاله. وترحب فرنسا بالالتزام غير المشروط من كوسوفو في هذا المجال، وذلك على الصعيد المحلي وفي التحالف الدولي ضد داعش على السواء. كما أغتنم هذه الفرصة كي أكرر دعمنا لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، التي تساهم كل يوم في سيادة القانون والأمن في كوسوفو، والتي تم تجديد ولايتها للتو من قبل مجلس الاتحاد الأوروبي.

وترحب فرنسا أيضا بالانخفاض النسبي للتوتر على الساحة السياسية الداخلية في كوسوفو منذ الانتخابات الرئاسية في شباط/فبراير. وإن بناء دولة مستقلة وحديثة وديمقراطية ينطوي أيضا على إقامة حوار سلمي ومسؤول في ما بين مختلف أصحاب المصلحة على الساحة السياسية، وفقا لأحكام الدستور، وفي إطار المؤسسات القائمة. أمّا العنف، والخطاب البغيض، والعرقلة في أعمال البرلمان المنتخب شرعيا فهي أمور ليس لها مكان في المجتمع الذي تطمح إليه الأغلبية الساحقة من مواطني كوسوفو. لذلك، سنواصل إدانتها بالشدة نفسها، مهما كانت الأسباب. كذلك لا نزال نشعر بالقلق إزاء استمرار الحوادث التي تقع ضد أفراد من طوائف الأقليات وضد مواقع التراث الديني والثقافي.

والمهم أن تواصل سلطات كوسوفو بذل الجهود لصالح الحوار بين مختلف القوى السياسية، ومن أجل إقامة مجتمع سلمي يشمل الجميع. والإصلاحات التي تم تنفيذها في إطار اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي تسير بالفعل في ذلك الاتجاه. وبوسع كوسوفو أن تعول على دعمنا الكامل في هذا الصدد.

أخيرا، تواصل فرنسا دعم الجهود التي تبذلها سلطات كوسوفو من أجل تحقيق الاعتراف الدولي بدولتها. ومشاركة كوسوفو في الألعاب الأوليمبية في ريو دي جانيرو، حيث تُوّجت بأول ميدالية ذهبية نالها هذا البلد، هي خطوة رمزية هامة في ذلك الصدد.

وأختتم بياني بالتذكير مرة أخرى بأننا نأمل في استمرار الانتقال التدريجي للاختصاصات من بعثة الأمم المتحدة للادارة المؤقتة في كوسوفو إلى سلطات الدولة، فضلا عن استعراض المجلس للحالة في كوسوفو، في ضوء التقدم المستمر صوب توطيد مؤسسات كوسوفو والحوار الثنائي بين كوسوفو وصربيا. ويبدو أن مناقشاتنا غير متزامنة مع التطورات المشجعة.

السيد غونزاليس دي لينياريس بالو (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): على غرار المتكلمين الذين أخذوا الكلمة قبلي، أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للادارة المؤقتة في كوسوفو، السيد زاهر تانين، وأن أرحب بحضور النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في جمهورية صربيا، السيد إيفيكا داتشيتش، وكذلك بالسيدة فلورا تشيتاكو.

كما يعلم مجلس الأمن جيدا، ودون المساس بموقفه المبدئي، فإن إسبانيا على استعداد دائم لأن تدعم دعما بنّاء التدابير والعمليات التي تتوافق مع موقفنا، والتي يمكنها أن تكون ذات فائدة لشعب إقليم كوسوفو ككل. وفي هذا السياق، تؤيد إسبانيا منذ البداية المحادثات الرفيعة المستوى

بين بريشتينا وبلغراد بتيسير من الاتحاد الأوروبي. ونعتقد أنّ الحوار ينبغي أن يواصل قيامه بدور رئيسي، وأن يبقى ذا أولوية. ومن المهم جدا أن يستمر الحوار ليس على المستوى التقني فحسب، ولكن على المستوى السياسي في المقام الأول. ومن الأهمية بمكان أن يجري تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها حتى الآن، وأن يستمر العمل في سعي مشترك إلى إيجاد حلول للمشاكل المحددة التي يواجهها المواطنون في كوسوفو.

ونحن ندرك حقيقة أن هناك ظروفا، من قبيل الدورات الانتخابية، تعلّل في الأشهر الأخيرة غياب الاجتماعات الرفيعة المستوى التي تعقد في إطار ذلك الحوار. ومع ذلك، وبما أن تلك الأحداث قد ولت، فقد حان الوقت للأطراف كي تحسم العودة إلى الحوار بشجاعة سياسية متجددة. ونحن ندرك أيضا أن أيّا من الأطراف ليس راضيا عن الحوار بنسبة ١٠٠ في المائة. وهذا أمر منطقي، لأن العملية ما زالت جارية. ولكن التقدم المحرز منذ بدء العملية في نيسان/أبريل ٢٠١٣ لا يمكن إنكاره. فقد تم تحقيق تقدم على المستوى السياسي، وبات المواطنون يتمتعون بفوائد محددة. وينبغي أن يكون ذلك كافيا لتبرير تجديد الأطراف التزامها الحاسم والحقيقي بهذه العملية.

وبنفس الطريقة وللسبب نفسه، لا بد أيضاً من توفر الشجاعة والإرادة السياسية من أجل تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها حتى الآن. وفي هذا الصدد، لا تزال إسبانيا مقتنعة بأن إنشاء المجتمعات المحلية والبلديات ذات الأغلبية الصربية أمر أساسي ويجب منحه الأولوية. وهذا مهم للطرفين وخطوة لا مفر منها في تحقيق المصالحة الحقيقية بين مختلف الطوائف في كوسوفو. ولئن كانت مسألة أساسية، فإنها لا تزال للأسف بدون حل.

أود أن أعرب مرة أخرى عن دعم إسبانيا الكامل لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وللممثل الخاص للأمين العام. ويدرك بلدي تماماً أهمية الدور المستمر الذي تُدعى البعثة إلى الاضطلاع به في كوسوفو اليوم. ونشيد أيما إشادة بإيلاء الممثل الخاص تانين جلّ اهتمامه للمصالحة، ضمن مسائل أخرى، ولأن تعيش المجتمعات بسلام بين بعضها بعضاً، مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان. وكل هذه المسائل أساسية إذا كنا نرغب حقاً في التغلب بصورة نهائية على الحالة التي أدت إلى نشوء الصراع في كوسوفو في المقام الأول.

إن دور القادة السياسيين والممثلين دور حيوي في جميع المجتمعات الديمقراطية المحددة ذاتياً. وتتجاوز مسؤولياتهم إدارة الشؤون العامة وحسب. فهم يجب أن يكونوا مثالاً يُحتذى للعيش معاً في سلام. ويجب، في هذا الصدد، أن نأخذ علماً بالعناصر الإيجابية التي أشار إليها الممثل الخاص وأبرزها تقرير الأمين العام (S/2016/666) والتي تتصل ببعض التحسينات في البيئة السياسية في بريشتينا. غير أن ذلك المسار لا يزال بعيداً. ونحث جميع الجهات السياسية الفاعلة على رفض الخطاب التحريضي كلّه بصورة حاسمة وعدم تقديم الدعم للأعمال غير القانونية أو العنيفة ومكافحة هذه الأعمال بسلاح القانون، وأن يكونوا بالتالي قدوة مسؤولة في ممارسة الوظائف العامة.

ومن مسؤوليتنا أن نفعل ما هو صواب هنا في مجلس الأمن. وينبغي لما يُقدّم في مناقشاتنا المقررة بانتظام أن يتم دائماً بروح بناءة، بهدف تحقيق المصالحة النهائية، كما نرغب جميعاً، لا أن يكون مجرّد تنفيذ للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ومن هنا تأتي أهمية تلك المناقشات وتنظيمها على أساس دوري.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلاً لماليزيا.

يرحب وفد بلدي بعودة كل من معالي السيد إيفيكا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية صربيا، وسعادة السفيرة فلورا تشيتاكو إلى نيويورك ويشكرهما على بيانيهما. ونشكر أيضاً الممثل الخاص للأمين العام السفير ظاهر تانين على إحاطته الإعلامية.

إن ماليزيا تهنئ صربيا على تشكيل حكومة جديدة في أعقاب الانتخابات العامة الأخيرة، ونخص بالتهنئة معالي السيد داتشيتش على إعادة تعيينه. كما نهنئ كوسوفو على المشاركة في الألعاب الأولمبية في ريو دي جانيرو وعلى الفوز بميدالية ذهبية في أول مشاركة لها على الإطلاق، والتي لا تُنسى، في الألعاب الأولمبية.

إن ماليزيا تشعر بالتشجيع من التحسينات في الحالة السياسية والاقتصادية في كوسوفو. ويبدو أن الاقتصاد ينتعش باطراد عقب تنفيذ حكومة كوسوفو لتدابير الإصلاح. وندعو قادة كوسوفو إلى الثبات في تنفيذ الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية، ولا سيما في التصدي لمشكلة البطالة. ولهذه الإصلاحات أهمية خاصة في ضوء تطلع كوسوفو إلى تحقيق الاندماج الأوروبي، بهدف تعزيز السلام والاستقرار والازدهار في كوسوفو وفي المنطقة.

وعلى الجبهة السياسية، لاحظت ماليزيا في تقرير الأمين العام (S/2016/666) انخفاضاً كبيراً في عدد الاحتجاجات العنيفة من جانب مختلف الأطراف في كوسوفو. وقد احتلت هذه الاحتجاجات مكاناً بارزاً في التقارير السابقة للأمين العام. كما نرحب بالتقدم المحرز في إدماج القضاة والمدعين العامين وموظفي الدعم من النظام القضائي الصربي في نظام كوسوفو، كجزء من اتفاق بروكسل المؤلف من ١٥ نقطة في عام ٢٠١٣.

ونحث كلا الجانبين على مواصلة تكثيف الجهود الرامية إلى تنفيذ الالتزامات المعلّقة المنصوص عليها في اتفاق بروكسل بالمشاركة البناءة فيما بينهما بروح من الحوار والتعاون. ونود على وجه الخصوص أن نرى مزيداً من التقدم في إنشاء رابطة البلديات ذات الأغلبية الصربية، وفي قطاع الطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية وفي افتتاح جسر ميتروفيتسا.

وتثني ماليزيا على الجهود المتواصلة التي تبذلها حكومة كوسوفو لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف وتغذية نزعة التطرف. وفيما يتعلق بآخر التطورات التي حدثت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نرحب باعتماد برلمان كوسوفو لقانون منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وفيما يتعلق بالغرف المتخصصة في محاكم كوسوفو، التي يوجد مقرها في هولندا، نشير إلى أن المحكمة لم تبدأ بعد عملها إذ تنتظر حالياً موافقة البرلمان الهولندي.

وترى ماليزيا قيمة في الدعوة إلى خفض تواتر جلسات المجلس بشأن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ونتفق مع الرأي القائل بأن الحالة في كوسوفو لا تستحق المستوى الحالي من اهتمام المجلس. ويساورنا القلق أيضاً إزاء المداولات غير المنتجة التي كثيراً ما نشهدها في قاعة المجلس فيما يتعلق بمسألة كوسوفو، الأمر الذي يتناقض مع روح المصالحة الضرورية والمشاركة البناءة وتطبيع العلاقات.

وفي الختام، أود أن أنضم إلى زملائي الآخرين في إعادة التأكيد على دعم بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، التي تواصل القيام بدور رئيسي في تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو. كما نشيد بقيادة الممثل الخاص للأمين العام والدور الهام الذي تؤديه بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وقوة كوسوفو في ضمان السلم والأمن وسيادة القانون في كوسوفو.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥.